

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٣٥

الخميس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبنون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد نندو هونغوريهي
	الصين	السيد ليو تشي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2013/535)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1348005 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على

السلام والأمن الدوليين (S/2013/535)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي إستونيا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، سلوفاكيا، كندا، الهند واليابان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوييتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فرانز - مايكل ميلين، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/535، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وأعطي الكلمة الآن للسيد كوييتش.

السيد كوييتش (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، أثار أول انتصار لأفغانستان في مباراة دولية لكرة القدم، بفوزها بلقب بطولة اتحاد جنوب آسيا، احتفالات عارمة بإنجاز تاريخي تعبيرا عن الوحدة الوطنية والاعتزاز الوطني.

وأهنيء أصدقاءنا الأفغان. ذلك الإنجاز إلى حد ما دليل على عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي تدريجيا في أفغانستان،

لقد شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة منذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس إحراز بعض التقدم في عمليتي الانتقال السياسي والأمني في أفغانستان. ولا تزال هناك العديد من التحديات الكبيرة، والحالة متقلبة، لكن الجهود تسير على المسار الصحيح.

وازدادت الحوادث الأمنية منذ مقارنته بعام ٢٠١٢، لكنها لم تصل إلى المستويات القياسية التي سُجّلت في عام ٢٠١١. وحملة إراقة الدماء التي شنتها العناصر المناهضة للحكومة استهدفت الأفغان أساسا، سواء كانوا ممن يرددون الزي الرسمي أو من المدنيين، بما في ذلك في مقاطعات كانت هائلة في السابق. بيد أنهم لم يتمكنوا من تحقيق انتصار عسكري كبير. فمعظم أعمال العنف وقعت خارج المناطق المأهولة بالسكان.

وأبان أفراد الجيش والشرطة الأفغانيين عن الشجاعة وعن قدرة متزايدة على مواجهة التحدي المتمثل في عملية الانتقال الأمني. فنقتهم بأنفسهم تتزايد، وهم يعملون على كسب ثقة السكان على الرغم مما تتكبدته صفوفهم من خسائر ثقيلة. وينبغي أن نثق بهم أيضا.

غير أن قدرات قوات الأمن الأفغانية لم ينته بناؤها بعد أو غير مستكملة تماما. فقد أعلن قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية الفريق أول دانفورد مؤخرا أن الدعم الدولي سيكون مطلوبا طيلة ما لا يقل عن الأعوام الخمسة القادمة، بغية التمكين الكامل للعمليات المستقلة.

وأود أن أثنى على اتفاقات الشراكة الثنائية التي تنطوي عليها الآن الالتزامات المتعددة الأطراف التي قُطعت في مؤتمر شيكاغو. وتلك الاتفاقات دليل على جدية الدعم الدولي وطابعه الطويل الأجل.

وسيكون من الجوانب المهمة لضمان نزاهة العملية، كفالة تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، بما في ذلك المساواة من حيث الاستفادة من موارد الدولة، فضلاً عن التوازن فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية، ويزداد الشعور بالقلق إزاء بطء التقدم في وضع إطار قانوني مناسب بشأن وسائل الإعلام، لا سيما خلال فترة الانتخابات هاته، وأعمال العنف ضد الصحفيين، الآخذة في الازدياد على ما يبدو.

وفي جميع أرجاء المنطقة هناك إقرار متزايد بضرورة التعاون البناء مع أفغانستان على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتحديداً. وهذا التركيز يقر بأهمية دعم البلدان المجاورة لأفغانستان وانخراطها معها فيما تبذله من جهود. فاستقرار عمليتي الانتقال واستدامتهما في نهاية المطاف ترهنان بهذا الدعم. وسافرت مع الأمين العام إلى إسلام آباد للالتقاء بالقيادة الجديدة في باكستان. والطابع عبر الوطني للتحديات، بما في ذلك عدم الاستقرار، والإرهاب، وتشريد السكان، والمخدرات، فضلاً عن الفرص - من حيث التجارة والمرافق الأساسية والتواصل - أمور مفهومة على ما يبدو.

وأرحب بما أبانت عنه القيادتين الجديدتين في إيران وباكستان من بوادر ايجابية واستعداد للتعاون. وقد اكتست زيارة الرئيس كرزاي إلى إسلام آباد أهمية خاصة. ويبدو أن هناك نبرة جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين، مما سيسد من هوة انعدام الثقة. وذلك ما أكدته تصريحات السيد سرتاج عزيز مستشار رئيس الوزراء الباكستاني، التي شدد فيها على ضرورة بذل الجهود الحقيقية لتيسير عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها. وقال إن باكستان لا تفضل أحداً على الآخر في أفغانستان وأن سياستها تقوم على عدم التدخل. والمسؤولون الإغغان لديهم أمل معقول أيضاً في قيام تعاون أفضل، على حد قولهم، مع الحكومة الجديدة في باكستان. وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك في مجال التنمية الاقتصادية، من

ولا تزال انتخابات عام ٢٠١٤ في صدارة الحياة السياسية في أفغانستان. وعلى نحو عام، فإن انتقال القيادة بصورة مستقرة من خلال إجراء الانتخابات في حينها وفقاً للدستور، يكتسي أهمية محورية لكل ما يُراد تحقيقه من أهداف أخرى. وقد أكد الرئيس كرزاي مرة أخرى مؤخراً أن الانتخابات ستُجرى، مُقراً بأن "التشبث بالسلطة بدون انتخابات سيثير الشكوك حول مشروعية النظام".

وشهدت الأشهر الثلاثة الماضية إحراز تقدم كبير في التحضيرات التقنية للانتخابات. وشمل ذلك إقرار قانونين رئيسيين، وتعيين أعضاء في الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات، ونشر قوائم الناخبين المستكملة على صعيد المقاطعات. وسيساعد تمديد فترة التسجيل لستة أسابيع على كفالة أقصى قدر من المشاركة، بما في ذلك مشاركة النساء.

وقد مكنّ تسريع وتيرة التسجيل منذ رمضان من إصدار أكثر من مليون من بطاقات الانتخاب الجديدة، ٣٠ في المائة منها تقريباً للنساء.

وأشيد بما توليه السلطات الأفغانية من اهتمام لكفالة الأمن خلال الانتخابات. والآن، لا بد من تحسين التنسيق بين المؤسسات الأمنية، وإجراء التقييمات الأمنية الفعالة، والتخطيط لتدابير الحد من الأخطار وتنفيذها، وتعزيز الشعور بالأمان من خلال توعية الجمهور. وقد أكد الرئيس كرزاي أن "إجراء أي انتخابات أفضل من عدم إجرائها بتاتا. ولا يمكننا تأجيل الانتخابات لأسباب أمنية".

وبإطلاق عملية تسجيل المرشحين في وقت سابق من هذا الأسبوع، يكون التنافس السياسي قد انطلق رسمياً. وينبغي وضع رؤية واضحة لمستقبل أفغانستان لتمكين الناخبين من الاختيار. ويجب تفادي إثارة المصالح العرقية أو الطائفية الضيقة. ونقل السلطة السياسية بصورة ديمقراطية ينبغي أن يسهم في الوحدة الوطنية.

أن هذا العام سيشهد، مرة أخرى، زيادة كبيرة في زراعة القنب وانخفاضاً مستمراً في عدد المقاطعات الخالية من الحشيش.

وكانت السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في كابل هذا الأسبوع حيث اجتمعت مع الرئيس كرزاي وكبار المسؤولين، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان. ونوهت السيدة بيلاي إلى التقدم الملحوظ المحرز في بعض مجالات حقوق الإنسان وإلى التزام الرئيس كرزاي وكبار المسؤولين الآخرين. غير أنها أعربت عن قلقها لأن زخم التحسينات في مجال حقوق الإنسان يتراجع بعد أن كان قد بلغ ذروته. وحثت على بذل المزيد من الجهود من جانب الرئيس والحكومة لضمان حماية وتوطيد العدالة وحقوق الإنسان - وخاصة حقوق المرأة - بدلاً من تقويضهما أو التضحية بهما في سبيل النفع السياسي. وينبغي أن تدرج مسائل حقوق الإنسان والمساءلة في كل مسارات الجهود - سياسية كانت أو ذات صلة بالتنمية والأمن.

إن ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين - وأغليتهم الساحقة على أيدي عناصر مناهضة للحكومة أو عصابات إجرامية مسلحة - هو أمر يثير بالغ القلق. وغدت عمليات القتل المستهدفة للمدنيين واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، تكتيكاً متزايد الاستخدام. ومن بين القتلى الذين سقطوا خلال هذه الفترة رئيس محكمة الاستئناف في قندز، وكبير الموظفين المعنيين بالانتخابات في قندز، ومسؤول تعليمي كبير في باروان، وامرأة شابة كانت تشارك في حملة للتطعيم في جوزجان، على سبيل المثال لا الحصر.

وتزايد الاعتداءات ضد المرأة أمر يثير بالغ القلق. وفي يوم الاثنين الماضي، تحديداً، قتلت ضابطة الشرطة الشجاعة نيغارا بالرصاص، مثلما حدث مع سلفها، إسلام بيبي، في وقت سابق من هذا العام. وما زالت حركة طالبان تؤكد في بياناتها أن أي شخص يرتبط بالحكومة أو يبدو مناصراً لها يشكل

شأنها أن تساعد على بناء الثقة من خلال المصالح المشتركة والرعاية المشتركة.

وعملية اسطنبول تظل جهداً إقليمياً قيماً يضع أفغانستان في قلب آسيا. وأرحب بالاستعدادات التي تتخذها جمهورية الصين الشعبية لاستضافة اجتماع القمة الذي يعقد على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٤. وقد تجلت جدية عزم بيجين خلال زيارتي الأخيرة. كما أن منظمة تعاون شنغهاي تهيئ نفسها للاضطلاع بدور متزايد في دعم أفغانستان. وخلال قمة رؤساء الدول التي عقدت هذا الشهر، كان هناك اهتمام واضح بتجاوز القلق والانشغال بشأن الحالة ما بعد عام ٢٠١٤. وانصب التركيز على المسؤوليات المشتركة، مع أفغانستان والمجتمع الدولي الأوسع، من أجل كفالة حلول دائمة، بما في ذلك من خلال التفاعل المتزايد من جانب بلدان المنطقة.

وخلال سفرياتي في المنطقة، بات من المفهوم بوضوح أن الحلول السياسية ستكون مفتاح السلام والأمن المستدامين والرعاية الاقتصادية في أفغانستان والمنطقة. وفي المرحلة الراهنة، هذا يعني بالنسبة لأفغانستان انتخابات تفضي إلى انتقال شرعي وسلمي للسلطة. وفي سياق أوسع، يجب أن يشمل ذلك إجراء حوار مبكر بشأن السلام والمصالحة، وهو ما جرى التشديد عليه في كثير من مناقشاتي مع البلدان المجاورة. وما زالت الأمم المتحدة تؤيد الحاجة إلى الحوار. ونأمل في الاتفاق على طرائق مقبولة للجميع بشأن ذلك الحوار حول السلام والمصالحة وتطبيقها بسرعة.

وما زالت المخدرات تمثل مشكلة رئيسية في أفغانستان وخارج حدودها. وقد تبين من المسح السنوي الذي تجريه وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ثمة انخفاضاً في زراعة القنب في عام ٢٠١٢، بالرغم من أن ارتفاع المحصول ما زال يؤدي إلى زيادة الانتاجية. وأشعر بقلق بالغ إزاء التقييمات التي تشير إلى

القدير في مجلس الأمن. وأشكر صديقي العزيز كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية للغاية، وبشكل أعم على قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلينا الجديدين، سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، في مناقشة اليوم.

إننا الآن في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي حولت هذه المدينة إلى مركز الحوار العالمي. ومناقشة اليوم تسبق عدداً من الأحداث التي تركز بشكل أعم على أفغانستان: فريق الاتصال الدولي، واجتماع كبار المسؤولين في عملية اسطنبول، وعدد من الاجتماعات الوزارية، والفرصة السانحة للوفد الأفغاني للاجتماع مع أصدقائنا وشركائنا على مستوى عال. وفي غضون ذلك، توشك حملة الانتخابات الرئاسية الثالثة في أفغانستان على الانطلاق. وفي نفس الوقت، فإننا نتوخى انتهاء ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية - البعثة التي بدأت قبل ١٢ عاماً ثم أضحت بمثابة العمود الفقري للجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان - بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، بدأت المرحلة الأخيرة، الشريحة الخامسة، من عملية الانتقال الأمني في أفغانستان. وخلال الأشهر الماضية، كانت قوات الأمن الوطنية الأفغانية في مقدمة مواجهة صعوبة. وقد أثبتت قدرتها على الدفاع عن البلد وتوفير الأمن. والانتقال سيأخذنا إلى عقد جديد - عقد التحول الذي يتميز بتعزيز السيادة وتطبيع الوضع. وهي فقرة في الاتجاه الصحيح، وفصل جديد نفتخر به في تاريخنا.

وفي حين أن هذا فصل جديد، فإنه مألوف لدينا أيضاً.

طيلة تاريخنا الطويل، ما انفك بلدنا ينهض من أكوام الرماد، مقداما بعد المآسي، ويبرز من جديد من ركام الحرب، والصراع والدمار. أما اليوم، فإننا إذ نحظى بالجهود الجماعية للمجتمع الدولي، نتحمل المسؤولية عن أمننا ودفاعنا عن

هدفاً. وذلك يشمل المعلمين والمسؤولين القضائيين والموظفين العموميين، وذلك في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

ويشكل تزايد نزوح السكان أثراً آخر لتزايد عدم اليقين والعنف. وقد بلغ عدد المشردين داخلياً نصف المليون شخص، نزح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ منهم خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. وفي نفس الوقت، انخفض عدد اللاجئين العائدين إلى أفغانستان بنسبة ٤١ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. ويسرني أن أشير إلى أن هناك الآن اتفاقاً والتزاماً من جانب مجتمع المانحين الدوليين بشأن دعم صندوق إنساني مشترك لأفغانستان، على أن يبدأ العمل في أوائل عام ٢٠١٤.

لقد أحرز تقدم واضح في عناصر حيوية فيما يتعلق بالعمليات الانتقالية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، ما زالت التحديات قائمة في قطاعي الأمن والمخدرات بصفة خاصة. ولا بد من بذل مزيد من الجهد للوفاء بالالتزامات المتبادلة بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. والتركيز على التحضير للانتخابات يجب ألا يصرف الانتباه عن مسائل مثل مكافحة المخدرات، وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي. فتلك هي المسائل التي ستكفل الاستدامة المؤسسية والمالية لأفغانستان في نهاية المطاف.

وإنني أرحب ببوادر الدعم الإيجابي للمنطقة والالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بضمان الزخم المتواصل لتعزيز المؤسسات الأفغانية والسيادة الأفغانية والحلول الأفغانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل افغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم لكم، سيدي، بخالص التهنية على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن ممتنون للغاية للدور الذي تضطلع به أستراليا كحامل للقلم بشأن افغانستان تحت رئاستكم وعلى عملها

للمساءلة المتبادلة، تعهد المانحون الدوليون بتقديم ١٦ بليون دولار لدعم مرحلة انتقال الاقتصاد الأفغاني حتى عام ٢٠١٧. ويربط إطار العمل المساعدة مباشرة بالالتزامات الأفغانية في قطاعات من قبيل حقوق الإنسان والحكم ويلزم المانحين بتعزيز كفاءة المساعدة واستدامتها، وفي الوقت نفسه يوجه التزاماتهم خلال اعداد الميزانية الأساسية لأفغانستان. وكان اجتماع كبار المسؤولين في مؤتمر طوكيو قد أمعن النظر في تلك الالتزامات في كابول في شهر تموز/يوليه.

يقوم جيراننا بدور حيوي في ازدهار وسلم أفغانستان في المستقبل. ومع ذلك، وكما أوضح الرئيس كرزاي في قمة شنغهاي في الأسبوع الماضي فإن رؤيتنا ليست مجرد تحسين مستقبل أفغانستان بل أيضا تمكيننا من أن نكون شريكا بناءً لجيراننا ولبلدان المنطقة وصديقا بمكن الركون إليه. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن الآن جزء من العديد من الأطر التعاونية الإقليمية. ونحن في قلب مبادرة عملية اسطنبول. ونأمل أن تصبح تلك العملية منتدى هاما لجميع البلدان في المنطقة لبناء مزيد من الثقة ومواجهة التهديدات المشتركة للاستقرار والسلم، والتركيز على الخطوات اللازمة لتحقيق الازدهار لجميع البلدان في المنطقة. ويسرنا جدا أن نرى البلد الشقيق لنا، جمهورية الصين الشعبية، سيقود المؤتمر الوزاري المزمع عقده في العام المقبل.

ونعمل على التحضير لانتخاباتنا الرئاسية الثالثة، ذلك إنجاز يبين زيادة النضج في ديمقراطية أفغانستان الناشئة. لقد تميزت العقود الماضية بقرارات اتسمت بالعنف، وبمشاكل تم حلها بالحرب وقوة تم تعزيزها بالأسلحة بدلا من التصويتات. فانتخاب رئيس جديد رمز هام مؤداه أن النضال الدموي من أجل السلطة في بلدنا قد عفى عليه الزمن.

إن أعداءنا يريدون الخروج عن العملية كما تجلى ذلك بوضوح من خلال اغتيال رئيس مكتب لجنة الانتخابات

أنفسنا، كما فعلنا مرات عديدة، وقد صمدنا أمام ذلك التحدي بثقة وشجاعة ومسؤولية.

في بداية فترة الرئاسة الثانية، أوجز الرئيس كرزاي رؤية جديدة لمستقبل أفغانستان. فقد دعا إلى تحمل أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن والتحرك صوب الاقتصاد المعتمد على الذات والحل السياسي لإنهاء الحرب. منذ عام ٢٠١٠، عملت أفغانستان وشركاؤها على تقوية تلك الالتزامات من خلال المؤتمرات البناءة التي انعقدت في لندن، ولشبونة، واسطنبول، وبون، وشيكاغو وطوكيو.

في لشبونة وبعدها في شيكاغو، ألزم المجتمع الدولي نفسه بتقديم دعم طويل الأجل بعد عام ٢٠١٤ من أجل تدريب القوات الأمنية الوطنية الأفغانية وإسداء النصح لها ودعمها. وقد وعد شركاؤنا الدوليون بتقديم الدعم المالي وتزويد المعدات اللازمة لقواتنا المسلحة لتؤدي وظائفها بصورة مستقلة، وهو هدف تعزز من خلال الشراكات الاستراتيجية الموقعة مع عدد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة. وقد وقعنا اتفاق شراكة دائمة مع منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) سيتحقق ذلك الاتفاق من خلال دور المنظمة بعد عام ٢٠١٤، وبالتحديد عملية الدعم الثابت. كذلك نحن في المراحل الأخيرة من مفاوضات اتفاق التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة في مجال الأمن والدفاع والتعاون. وثمة بلدان أخرى خارج الناتو التزمت بتقديم دعم طويل الأجل للقوات الأفغانية. وتلك الاتفاقات لا ترمي إلى مكافحة الحروب بل تهدف إلى ضمان الأمن في بلدنا وحماية شعبه وحماية النظام الديمقراطي الذي أنشأناه بشق الأنفس على مر السنوات الـ ١٢ الماضية.

بالإضافة إلى التقدم المحرز في مجال الأمن، يهدف العقد التحويلي إلى نقل اقتصاد أفغانستان من الاعتماد على المساعدة إلى الاكتفاء الذاتي. وفي طوكيو، وبعتماد إطار عمل طوكيو

التي قدمتها له حكومة باكستان الجديدة بتقديم الدعم للعملية. نتوق إلى العمل معا نحو تعزيز التعاون.

إننا إذ نقرب من عقد التحول، لا بد لنا من أن نضمن المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٢ الماضية، على الرغم من الصعوبات، وأوجه الضعف والمخاطر القائمة. أما في السنوات المقبلة، فلا بد لنا من البناء على إنجازاتنا وتمكين أفغانستان من الوقوف على قدميها، بصوت قوي، بوصفها شريكا كاملا في المجتمع الدولي. وفي فترة التغيير هذه، سوف نمضي إلى الانتخابات التماسا للحل وانطلاقا من روح الوحدة الوطنية والتماسك مع شركاءنا الدوليين لتعزيز نضالنا من أجل الديمقراطية والازدهار والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام جان كوبيس على إحاطته الإعلامية. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/535) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، وإلى زميلنا السفير تانين على بيانه الذي بين بوضوح موقف حكومته ووجهات نظرها بشأن العملية الدائرة في أفغانستان.

نشدد على أهمية مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلم والاستقرار في البلد من خلال زيادة الدعم لتحقيق أهداف الحكومة. ونقر بأنه ينبغي أن يتطور دور البعثة في البلد لكي يعزز القدرات الوطنية، وينبغي أن تتواءم أنشطتها على نحو وثيق مع الأولويات الوطنية.

ولذلك، يجب تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالموارد الكافية للاضطلاع بفعاليتها بمهامها الأساسية. اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من التطورات الهامة، التي زادت من تعزيز التقدم المطرد الذي أحرزته أفغانستان نحو

المستقلة في محافظة كوندوز. ولكن، فليكن معروفا بأن ما من عمل من هذه الأعمال سيمنع القيام بعملية انتخاب ناجحة.

إن الجميع يعتبر الانتخابات المقبلة أمرا حيويا لنجاح عقد التحول وثقة أبناء أفغانستان واستمرار دعم المجتمع الدولي. وإن أفغانستان تعلم ذلك علم اليقين، ومن هنا، فإن أبناء الشعب الأفغاني من جميع مشارب الحياة منخرطين انخرطا نشطا في العملية ويتناقشون قبل الانتخابات. ووضع إطار انتخابي متين. والأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوي المتصلة بالانتخابات قد تم تعيينهم. وانتخب رئيس للجنة الانتخابية المستقلة. وتم الترتيب لوضع استراتيجية أمنية وطنية للانتخابات. وقد أقر تشريعان جديدان ليصبحا قانونين.

إن أفغانستان إذ تتطلع قدما إلى مستقبل أنصع، يمضي أعداء أفغانستان، أي أعداء السلام، في حملات العنف ضد المدنيين، والجنود، وموظفي الخدمة المدنية، والرجال، والنساء، والأطفال والقوات الأجنبية. فإذا كانوا يعتبرون الوحشية قياسا على قوتهم فهم مخطئون؛ إنها قياس لضعفهم. فليس من الشجاعة قتل فرد من أفراد الشرطة، لا سيما إن كانت امرأة تقوم بحماية بلدها وخدمته. لقد حان الوقت لطالبان لكي توقف أعمال القتل، وتبذ العنف وتلتفت إلى نداء السلام.

تم إجهاض المساعي الأولى لمفاوضات السلام جراء تصميم طالبان على إرجاع أفغانستان إلى الماضي. بيد أن الشعب الأفغاني لا يريد العودة إلى الماضي. إنما يريد إنهاء العنف. لذلك، على الرغم من الفظائع التي ارتكبت، لم تفقد القيادة الأفغانية إيمانها بالحل السياسي.

إن بلدان المنطقة، ولا سيما باكستان، تؤدي دورا هاما في دعم هذه العملية. ونشعر بالتشجيع والاطمئنان نتيجة للزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس كرزاي إلى إسلام أباد، الضمانات

الإقليمية وعكس اتجاه إنجازها الديمقراطية التي تحققت عبر سنوات طويلة أمر غير مقبول ويجب تفاديه.

إن تعزيز العلاقات والتعاون بين أفغانستان وجيرانها المباشرين ونظرائها الإقليميين الآخرين بشأن طائفة واسعة من المسائل - بما في ذلك السلام والمصالحة والتحديات الأمنية الإقليمية والتنمية والمساعدات الإنسانية - لا بد منه لتحقيق مستقبل آمن ومستقر للبلد والمنطقة. ونرحب بزيادة التفاعل بين أفغانستان ومختلف شركائها ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف.

إن عملية إسطنبول قلب آسيا منبر إقليمي فريد للحوار والشراكة تهدف في جوهرها إلى تعزيز الأمن والثقة والتعاون مع أفغانستان. وبعد اعتماد خطط تنفيذ جميع تدابير بناء الثقة في مؤتمر ألماني الوزاري في نيسان/أبريل، فإن التركيز الرئيسي تحول الآن إلى تحقيق أنشطة عملية ملموسة في إطار كل من تدابير بناء الثقة. نحن نتطلع للاجتماع القادم لكبار المسؤولين الخاص بالعملية المقرر عقده في نيويورك في الأسبوع المقبل. كما نشكر حكومة الصين على عرضها إستضافة الاجتماع الوزاري في الصيف القادم.

سيظل بلدي جزءا من الجهود الدولية في أفغانستان، وسوف يظل كذلك في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. وسنواصل مشاركتنا النشطة في عملية إسطنبول قلب آسيا، ونحن على استعداد للمشاركة في المبادرات الإقليمية الأخرى. وإذ تستعد قوات الأمن الدولية للانسحاب في العام القادم، عقد بلدي العزم على تعزيز تعاونه مع أفغانستان عن طريق تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وبرامج التدريب في مجالات الخدمة المدنية وإنفاذ القانون والإجراءات المتعلقة بالألغام ومراقبة الحدود والجمارك والصحة وإعادة التأهيل.

في الآونة الأخيرة، أصبحت علاقاتنا الثنائية دينامية بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك تحديداً لعدد من الزيارات الوزارية من أفغانستان إلى باكوا. نحن سعداء جدا بالاهتمام المتزايد الذي

تحقيق أهداف الفترة الانتقالية. لقد شكل بدء المرحلة الخامسة والأخيرة لعملية الانتقال الأمني في ١٨ حزيران/يونيه إنجازا فارقا وضع قوات الأمن الأفغانية في الطليعة وأظهر تصميمها على الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية بشكل كامل في جميع أنحاء البلد.

سيمثل عام ٢٠١٤ معلما آخر في زيادة تعزيز سيادة أفغانستان ووحدها الوطنية، وهو الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات. نلاحظ أن خطوات هامة قد اتخذت تمهيدا للانتخابات، بما في ذلك اعتماد القوانين التشريعية وإجراء تعيينات رئيسية، وغيرها من التدابير الرامية إلى كفاءة قدر أكبر من النشاط والمشاركة الشعبية في العملية التي تسبق الانتخابات.

ونرحب بنتائج الاجتماع الأول لكبار المسؤولين بشأن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة (انظر A/66/867-S/2012/532، المرفق الثاني)، الذي عقد في كابل في ٣ تموز/يوليه، والذي أتاح فرصة هامة لتقييم حالة تنفيذ الالتزامات بموجب الإطار بعد عام من اعتماده ومناقشة السبل الإضافية للمضي قدما. من الجدير بالذكر أن الاجتماع أقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في الوفاء بالتزامتهما، ودعا إلى اتخاذ كل من الجانبين لإجراءات حازمة لمعالجة مجالات الإطار التي يلزم تحقيق تقدم أكبر فيها.

وتشكل كفاءة تحقيق السلام والمصالحة الوطنيين عنصرا أساسيا من عناصر تحقيق الاستقرار والوحدة الدائمين في أفغانستان. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية للمضي قدما بهذه العملية، بما في ذلك التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام وتنفيذ البرنامج الأفغاني للسلام والمصالحة. ونشدد على ضرورة احترام دستور أفغانستان والحفاظ على طابع الملكية والقيادة الأفغانية لعملية المصالحة. إن أي محاولة لتقويض استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها

تبديه الحكومة الأفغانية ل للاستفادة من خبرة أذربيجان في مجالات أخرى، من قبيل الطاقة، واستغلال الموارد المعدنية، وإدارة الطوارئ والحكومة الإلكترونية. نحن مصممون على المساهمة بنشاط في سبيل تحقيق هذه الغاية.

تؤيد أذربيجان بقوة سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدها، وسوف نقف إلى جانب الشعب الأفغاني الشقيق في تطلعاته المشروعة إلى دولة آمنة تعتمد على ذاتها وتتولى شؤونها بنفسها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2013/535)، وكذلك الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه الشامل.

لا تزال الحالة المنذرة بالخطر في جمهورية أفغانستان الإسلامية محور اهتمام المجتمع الدولي، خاصة وأن البلد يقترب من مرحلة فاصلة - عام ٢٠١٤ - ستحدد إلى حد كبير ديناميات الحالة، ليس في أفغانستان فحسب، بل في المنطقة ككل. أكدنا مرارا رؤيتنا لمستقبل أفغانستان كدولة مستقلة وسلمية ومحيدة ومزدهرة وخالية من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات. وتجسد هذا المفهوم في إعلان بيشكيك الذي اعتمده رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في ١٣ أيلول/سبتمبر.

نحن نتابع عن كثب العملية الانتقالية في أفغانستان، وأحد عناصرها الأساسية هو نقل المسؤولية إلى الأفغان عن الأمن في بلدهم. لا يسعنا إلا أن نلاحظ الجهود التي تبذلها القيادة الأفغانية لتعزيز قدرات قوات الأمن الوطني من أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية التي تواجه البلد.

في الوقت نفسه، يجب الإشارة إلى أن الحالة السياسية والعسكرية في أفغانستان لا تزال أبعد ما تكون عن الاستقرار.

لا يزال عدد من المسائل المتعلقة بولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية دون حل، بما في ذلك ما يتصل منها بالإمدادات وتوفير المعدات والتدريب للقوات المسلحة الأفغانية، التي تتزايد بين صفوفها التوترات العرقية. إن التقليل التدريجي للوجود العسكري الدولي في أفغانستان محفوف بمخاطر زيادة التطورات السلبية ويمكن أن يعقد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٤.

ومما لا يزال غير واضح أيضا خطط الشركاء الدوليين فيما يتعلق بشكل الوجود العسكري المتبقي في أفغانستان وأهدافه وأساسه القانوني. نحن لا نؤيد الإبقاء على وجود طويل الأجل في البلد. من المهم أن تكون هناك أطر زمنية وقانونية واضحة؛ إذ تثير الجهود الرامية إلى جعل الوجود مفتوحا تساؤلات خطيرة بشأن أهدافه الحقيقية.

إن توقعات حجم القوات في المنطقة أمر لا يعيننا وحدنا. الوضوح المطلق أمر ضروري في ما يتعلق بأعداد القوات وأهداف عملية محتملة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والتي لا يمكن إنشاؤها إلا بعد أن تبلغ القوة الدولية للمساعدة الأمنية مجلس الأمن بشكل كامل فيما يتعلق بتنفيذ الولاية الحالية. يجب أن يستند أي وجود عسكري دولي في أفغانستان إلى إطار قانوني واضح. إن إعادة تشكيل القوة الدولية للمساعدة الأمنية الدولية في شكل بعثة دولية جديدة بدون ولاية من الأمم المتحدة من شأنه أن يثير مشاكل قانونية خطيرة لأي دعم لوجستي في هذا المجال.

المتعلقة بالأهداف الحقيقية لحركة طالبان، وتتخذ نهجا أكثر مسؤولية حيال هذه المسألة في المستقبل. ولا يمكن لثمن التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان أن يتمثل في تبيد الإنجازات التي حققتها البلد على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية. وفي هذا الصدد، إن مهمة زيادة فعالية نظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن، وهو أداة حاسمة لمكافحة الإرهاب، لهي مهمة ملحة بصفة خاصة.

إن الدور الذي يؤديه التعاون الإقليمي بات دورا هاما أكثر فأكثر. فالتعاون القوي بين الأمم المتحدة، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي يسهم إسهاما كبيرا في تسوية مشاكل أفغانستان. ونحن نرحب بعزم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تكثيف التعاون مع تلك المنظمات، الأمر الذي لا يمكن أن يقال عن منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تتجاهل بعناد دعوات منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتحسين التعاون الثنائي بشأن أفغانستان، لا سيما في مجال مكافحة المخدرات. وحتى الأحداث القليلة التي أحرقت فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية عمليات ناجحة شتى للقضاء على محتبرات الهيروين استنادا إلى معلومات من زملائها الروس تظهر أن العمليات المشتركة يمكنها أن تحقق ما هو أكثر بكثير.

وفي سياق الازدياد المتوقع لعمل الأمم المتحدة في تنظيم المسائل الأفغانية بعد رحيل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة سوف تظل المنسق الرئيسي للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في أفغانستان. وتوقع من المساعدة التي ستوفرها البعثة إعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية وإجرائها عام ٢٠١٤، أن تدرج بدقة في إطار المبادئ التوجيهية لولايتها، وأن تبقى على موقف محايد. ودأبت روسيا دوما وباحترام على دعم جهود الحكومة الأفغانية لتهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق الاستقرار العاجل في

ويتمثل أحد الشواغل في الحالة المثيرة للقلق المتمثلة في إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة من جمهورية أفغانستان الإسلامية. إنه تهديد للسلم والأمن الدوليين. من شأن القضاء على الاتجار بالمخدرات أن يمكننا من مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق الاتجار بالمخدرات على نحو أكثر فعالية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالات العديدة من القتل في صفوف المدنيين نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة من جانب المقاتلين. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير لا يشير إلى الوفيات بين المدنيين، نتيجة استخدام المركبات الجوية بدون طيار - المسماة الطائرات المسيرة. ونذكر بأن المسؤولية عن ضمان أمن السكان والامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي تقع على عاتق جميع الأطراف، بما في ذلك القوات الدولية.

وتشكل عملية منظمة للمصالحة الوطنية شرطا أساسيا لتحسين الحالة في البلد. يجب أن تكون مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تكميلية في طبيعتها. ولا يمكن أن يكون للحوار مع المعارضة المسلحة تأثير إيجابي إلا إذا اضطلعت كابول بالدور الرئيسي مع امتثال المقاتلين لمبدأ المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال إلقاء أسلحتهم، والاعتراف بدستور جمهورية أفغانستان الإسلامية، وقطع علاقاتهم مع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات المتطرفة بشكل نهائي.

ويؤكد هذه الضرورة بوضوح فشل محاولات بدء عملية المصالحة الوطنية من خلال مكتب الاتصال التابع لحركة الطالبان في الدوحة.

وبين مجرد تعقيدات إضافية، وكشف النوايا الحقيقية لطالبان، الذين ليس لديهم أي اهتمام بإجراء محادثات مع كابول، ولكنهم يسعون إلى نيل الشرعية السياسية لاستخدام القوة بغية الاستيلاء على السلطة بعد خروج القوات الدولية. وعلينا أن نتعلم الدروس من ذلك، ونبعد بأنفسنا عن الأوهام

من أجل القضاء على أي تكهنات حول وجود فراغ سياسي وأمني بعد عام ٢٠١٤. ومن ثم، يجب علينا مساعدة السلطات الأفغانية على تحقيقها النجاح في عملية انتقالها السياسي. ولا شك في أن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل البلد. وإذا لم تظهر ذات مصداقية في أعين الناس، فإن هدف إقامة مجتمع مستقر وسلمي في أفغانستان سوف يتعرض للخطر. لذلك، ندعو إلى إجراء انتخابات تتسم بالشفافية والشمول. ونحن نخطط علما بالجهود التي بذلتها السلطات الأفغانية بالفعل من أجل كفالة أن يكون إجراء الانتخابات آمنا. إنها مهمة كبيرة، مثلما للأسف ثبت من خلال اغتيال حركة طالبان أمس لرئيس اللجنة الانتخابية في مقاطعة كوندوز. وإننا نرحب بإنشاء إطار قانوني ينظم الانتخابات. بيد أننا نأسف لأن الإطار القانوني هذا يعطي المرأة دورا غير بارز في شكل كاف، وندعو السلطات الأفغانية إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، سواء كمرشحات أو ناخبات.

وثمة جزء آخر حاسم من عملية الانتقال السياسي هو تحقيق المصالحة الوطنية. وبغية أن تنجح عملية السلام، يجب أن يقوم بها إلى حد كبير الأفغان أنفسهم، نظرا لأن من الواضح أنه لا يمكن إنشاء مسار نحو وضع نهاية دائمة للعنف إلا من خلال المصالحة بين الأطراف الأفغانية. إن مكان إجراء المفاوضات لا يهم كثيرا؛ المهم هو أن يجري إطلاقها، وأن يكون بإمكانها أن تعتمد على تلقي الدعم من أصحاب المصلحة الإقليميين.

وجعل المكاسب دائمة ليس كل شيء. يجب أيضا أن يجرز البلد تقدما في عدد من المجالات الأخرى، بدءا بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء عودة تصاعد عدد الضحايا المدنيين جراء الصراع، ولا سيما النساء والأطفال.

البلد والمنطقة. وسوف نستمر في مساعدة الجيش الأفغاني عن طريق تزويده بأنواع معينة من الأسلحة والذخائر، وتدريب المتخصصين في الأكاديميات العسكرية العليا في روسيا، وما إلى ذلك. ونحن على استعداد لإقامة الشراكات مع جميع الدول المعنية بتنفيذ مشاريع هادفة لأفغانستان، بما في ذلك في مجالي الطاقة والبنى التحتية. ونواصل أيضا تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني الشقيق.

أخيرا، أود أن أقول لأصدقائنا الأفغان إننا نأمل أن يفوز فريق كرة القدم الوطني الأفغاني في مسابقة كأس العالم، المقرر عقدها في روسيا عام ٢٠١٨.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود

أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمله بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه.

إن لكسمبرغ تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدأ بالتذكير بحقيقة واضحة، وهي أن جهود المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني لن تتكفل بالنجاح حقا ما لم يصبح التقدم المحرز طوال السنوات الاثني عشرة الماضية لا رجعة فيه. إن هذا التقدم ليس قليلا. وأريد أن أذكر بضعة أمثلة فحسب، تمتد من إنشاء بنية تحتية جماعية، إلى إنشاء جيش من لا شيء سوف يكون مسؤولا عن كامل أراضي البلد، وإيجاد شبكة للتعليم يبلغ عدد الأولاد فيها حاليا ٦ ملايين ولد، بمن فيهم مليون بنت.

كيف يمكننا أن نكفل استمرار هذه الإنجازات؟ أولا، كما يوصي الأمين العام في تقريره (S/2013/535)، ينبغي أن نعلن بوضوح التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لأجل طويل،

السيد أورسبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص كوبيش على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2013/535)، والسفير تانين على مساهمته القيّمة.

إن تقرير الأمين العام يقدم لنا صورة كاملة عن الظروف المحيطة بالمرحلة الانتقالية في أفغانستان، والتقدم المحرز، والصعوبات التي لا يزال يتعين التصدي لها. لقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً بقيادة الحكومة، ونتيجة عزم شعبها واندفاعه، ودعم المجتمع الدولي، وهي تستعد للدخول في مرحلة جديدة من الاستقلال والسيادة. وفي هذا الصدد، إن نجاح انتخابات عام ٢٠١٤ أمر حاسم لتعزيز السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وإتمام عملية الانتقال السياسي والأمني.

لهذا السبب، نود تسليط الضوء على التقدم المحرز في التحضير للانتخابات، وفي تمرير التشريع الذي ينشئ الإطار الانتخابي، بوجود المؤسسات الانتخابية المستقلة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من المهم أن تجري الانتخابات في مناخ من الأمان الكافي الذي يمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقوقه بحريّة. وعلى وجه الخصوص، نحث الحكومة والمجتمع الدولي على كفالة وجود الشرطة النسائية وعناصر الأمن النسائية بغية تمكين المرأة الأفغانية من ممارسة حقها في انتخاب ممثليها.

ونأمل أن يؤخذ هذا الجانب في الاعتبار بصفته جزءاً من التجديد المقبل لولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وعلى صعيد الحالة الأمنية، يساورنا قلق عميق بشأن التزايد في أعداد الضحايا المدنيين الناجم عن الهجمات الإرهابية، وبينهم عدد كبير من النساء والأطفال الذين قُتلوا أو جُرحوا. والتطور المثير للقلق الخاص في هذا الصدد هو الزيادة المؤسفة في الاعتداءات على النساء اللواتي يشغلن مناصب عامة أو يعملن في القوى الأمنية. فعلى جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي، ولا بُدّ من محاكمة المسؤولين عن تلك الاعتداءات على أفعالهم.

كما يساورنا القلق إزاء الافتقار إلى الطموح في مجال تحسين أوضاع المرأة. وفي هذه المسألة، ينبغي أن يكون واضحاً جداً أن المجتمع الدولي يتوقع من السلطات الأفغانية أن تفي بالتزاماتها الدولية وتكفل احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور.

ليس هناك مجتمع يمكنه أن يجرز التقدم إذا حرم نفسه من مساهمة نصف سكانه. لذلك، من الضروري تطبيق قانون حظر العنف ضد المرأة، واتخاذ خطوات لتعزيز مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة العامة، بما في ذلك القوات التابعة للقانون والنظام. ومن غير المقبول استهداف المرأة في المناصب القيادية من خلال التهيب والاعتقال. وفي هذا الصدد، أود مجرد أن أسوق مثلاً يتعلق بالملازمة نيغارا التي كانت تعمل في الشرطة، وهي أعلى ضابطة في مقاطعة هلمند، والتي اغتيلت بطريقة جبانة قبل مجرد بضعة أيام. عندما تتعرض النساء للتهديد، يجب أن يلقين الحماية نفسها الممنوحة لزملائهن الرجال.

أخيراً، أود أن أؤكد من جديد على الأهمية التي توليها لكسمبرغ لمصير الأطفال في الصراع. إننا نرحب بحقيقة أن الحكومة الأفغانية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، قد وضعت خارطة طريق تهدف إلى إعطاء زخم جديد لخطة العمل المعنية بتجنيد القُصّر في قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توفير الدعم الفعال للسلطات الأفغانية في تنفيذ خطة العمل والأنشطة المنصوص عليها في خارطة الطريق. ونحث بعثة الأمم المتحدة على أن تواصل توفير الحماية الكافية للأطفال، وفقاً لأحكام القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣).

وفي الختام، أود أن أطلب إلى الممثل الخاص أن يعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الملحوظ الذي تقوم به غالباً في ظل ظروف صعبة.

السياسية والاجتماعية الأفغانية، فإن وجودها من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا يزال أساسياً، وسيكون حتى أكثر أهمية مع تقدّم المرحلة الانتقالية. لذا، أودّ أن أكرر تأكيد التزام الأرجنتين تجاه الشعب الأفغاني وبالديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية البلد.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نودّ أن نرحب مجدداً بالسيد يان كوبيس، الذي نشكره على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/535). كما نودّ أن نشكر السفير تانين على بيانه.

إنّ لديّ أربع ملاحظات. أولاً، نأمل أن يشهد عام ٢٠١٤ إجراء انتخابات رئاسية موثوقة ومقبولة من الجميع، وتُفضي إلى حلول قابلة للبقاء ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفغانستان. وكما ذكر لنا السيد كوبيس، لا يمكننا الاستخفاف بأهمية الانتخابات لمستقبل البلد. فهي تشكل الأساس الأفضل لإرساء المشروعية الداخلية. وهي المدخل إلى الوفاء بالالتزامات الدولية. وتُضفي على الأفغانين الشعور بالملكية في ما يتعلق بديمقراطيتهم. كما أنّها تختبر قابلية البقاء للانتقال السلمي للسلطة بين قادة البلد، وضمان أن تكون العملية الديمقراطية قابلة للمساءلة من جانب السكان الأفغانين.

وإننا نحيي سلطات البلد على التقدم الأخير الذي أحرزته في تحضيرها للانتخابات، التي يبدو أنّها تسير في الاتجاه الصحيح، ولا سيما باعتماد الإطار الانتخابي التشريعي والتعيين الأخير لمفوضي اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية. بيد أنّه يتعيّن علينا الإعراب عن خيبة أملنا حيال حقيقة أنّ التشريع المعتمد قد قلّص تمثيل المرأة من ٢٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. إننا ما فتنا نشعر بالقلق إزاء المسائل المتعلقة بحماية المرأة وتمثيلها. فالاعتداء الأخير في

وعلى الرغم من تنويعنا بالتقدم البارز الذي أحرز في العقد الماضي على صعيد المساواة بين الجنسين في أفغانستان وتمكين المرأة الأفغانية، بفضل الأولوية التي أولتها الحكومة الأفغانية لهذه المسألة، وكما أقرّت بذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه، ٢٠١٣، لدى تقديم التقرير الوطني الأول بشأن هذه المسألة، فإننا نعتقد أنه من الممكن مواصلة الاستفادة من تلك الإنجازات. ونحن نتفهم التحديات التي لا تزال قائمة، ولكننا نرى أنه من الأساسي أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في عمليات السلام والمصالحة. وكما قلنا في مناسبات أخرى، نظنّ أنه ينبغي أن يكون ذلك أولوية استراتيجية للمرحلة الانتقالية. وبعبارة أخرى، إنّ المشاركة الكاملة للمرأة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي أساسية لبناء اقتصادات قوية وإرساء مجتمعات مستقرة وعادلة.

وفي ما يتعلق بعملية المصالحة، كما هي الحال بالنسبة إلى بقية أعضاء مجلس الأمن وحالات أخرى، فإننا ندرك أنه لا يمكن تحقيق استقرار البلد بالوسائل العسكرية حصرياً. وفي هذا الصدد، نعتقد أنّ عملية المصالحة، فضلاً عن عملية دعم مؤسسات البلد ينبغي أن يقودها الأفغان أنفسهم، لكي يكون السلام والتنمية مستدامين. والتحديات التي تواجه أفغانستان متداخلة، وهذا ما يجعل التقدم المطرد في مجال تعزيز سيادة القانون والمؤسسات، والمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية متداخلة. وعلى هذا الصعيد، نعتقد أنّ المجتمع الدولي سيواصل دعم شعب أفغانستان وحكومتها في جهودهما في مجال التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي.

لقد قطعت أفغانستان شوطاً بعيداً، وهي تتهيأ للشروع في مرحلة جديدة من استقلالها وسيادتها بقيادة حكومتها وعزم شعبها واندفاعه ودعم المجتمع الدولي لها. ونظراً لحضور الأمم المتحدة وقدرتها على التفاعل مع جميع قطاعات الحياة

ستواصل غواتيمالا دعم وجود قوي للأمم المتحدة بهدف كفالة تمكين أفغانستان من مواجهة عام ٢٠١٤ والتحديات اللاحقة بصورة ناجحة وبدعم من المجتمع الدولي.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة. ذلك أن قيادته الفعالة، فضلا عن الوجود والدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان تسهم جميعا في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وإذ نستشر آفاق المستقبل، فإن من المرجح أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أكبر في ترسيخ المكاسب التي تحققت في العقد الماضي في أفغانستان، فضلا عن مساعدتها في التفاوض على تحقيق التحولات السياسية والأمنية. ويحدد آخر تقرير للأمين العام (S/2013/535) الطريق نحو المضي قدما. وقد كانت زيارة نائب الأمين العام، يان إلياسون إلى أفغانستان في وقت سابق في غاية الأهمية بالنسبة لتقييم الحالة العامة وتوسيع نطاق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى شعب أفغانستان من أجل تحقيق تطلعاته نحو السلام والعدالة والتنمية.

ونحن سعداء أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير زاهر تانين، الذي تشاطر معنا منظور حكومة أفغانستان والتحديات التي تواجهها. وتتسم التعليقات التي أدلى بها اليوم بأنها ملهمة وتطلعية. وهنئ شعب أفغانستان على الفوز ببطولة اتحاد جنوب آسيا لكرة القدم. ونعرب عن تقديرنا لرسالة السفير تانين إلى المجلس. وستواصل أفغانستان وباكستان العمل من أجل تعزيز التعاون بينهما.

لقد شهدت العلاقات بين باكستان وأفغانستان زخما متجددا في الآونة الأخيرة. فبعد وقت قصير من توليه منصبه، بعث رئيس الوزراء نواز شريف مستشاره للأمن القومي والشؤون الخارجية، السيد سارتاج عزيز إلى كابول في ٢١ تموز/يوليه بغية الإعراب عن أملنا الصادق في المزيد من تعميق

إقليم هيلماند على أحد كبار ضباط الشرطة، الذي يشكل جزءا من نزعة العنف ضد كبار الضباط النساء، يبعث على القلق. ونحن ندين تلك الاعتداءات، ولا سيما في مرحلة تولي الحكومة الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد. لهذا السبب، من المهم أن ندافع بثبات عن حقوق الإنسان، وأن تضاعف الحكومة جهودها لضمان مشاركة المرأة في عمليات الانتخابات والمصالحة، وأن تواصل الالتحاق بالقوى المسلحة الأفغانية بغية تعزيز الثقة بين السكان.

ثالثا، أودّ أن أشير إلى الحالة الأمنية في البلد. فنحن من جهة نرحب بإتمام نقل المهام الأمنية إلى الأفغانين. لكننا في الوقت نفسه نلحظ الطفرة في الهجمات الإرهابية، ونأسف لأنه حسب الإحصاءات الجديدة يتواصل ازدياد عدد الضحايا المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عاملان بارزان يقوّضان الجهود الأمنية، وسيستمران بعد عام ٢٠١٤. وإني أشير إلى الإرهاب الدولي من جهة وإلى الاتجار بالمخدرات من جهة أخرى. ولن يكون هناك غنى عن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي للقوى الأمنية الأفغانية وتعزيز التعاون عبر الحدود للقضاء على هاتين الظاهرتين.

أخيرا، لقد أتاحت لنا الفرصة في تموز/يوليه لكي نستمع إلى إحاطة إعلامية وافية من نائب الأمين العام بشأن زيارته إلى أفغانستان. وقد بدت تلك الزيارة الرفيعة المستوى من المنظمة في وقتها المناسب وذات صلة. ونحن نؤيد الرسالة الهامة التي وجّهها السيد يان إلياسون أثناء زيارته، مشجعا جميع الأفغانين على حفظ التقدم المحرز حتى الآن، ومواصلة العمل من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في أفغانستان، ولا سيما في هذه الفترة الدقيقة من المرحلة الانتقالية وفي الانتخابات المزمع إجراؤها في السنة المقبلة.

في أفغانستان، أفرجنا عن دفعة ثانية مؤلفة من سبعة من المحتجزين من حركة طالبان، وأعلننا أيضا الإفراج عن الملا عبد الغني بردار، بالإضافة إلى الإفراج عن ٢٦ محتجزا في وقت سابق. ونحن نرعى بذلك إلى تيسير عملية المصالحة الأفغانية.

ولا يمكن إحراز تقدم في عملية السلام إلا إذا تشاطرت جميع الأطراف المعنية أهداف المصالحة. ونحن بحاجة إلى السعي إلى تحقيق ذلك الهدف اقترانا بوحدة الهدف. لقد قدم الأفراد العسكريون والموظفون المدنيون من باكستان تضحيات لم يسبق لها مثيل من أجل تعزيز السلام في المنطقة. ويجب ألا تضيع هذه التضحيات سدى. فنجاح الشعب الأفغاني سيعني نجاحنا جميعا.

ومن المؤسف ألا تكفل بالنجاح مبادرة الحوار عبر مكتب حركة طالبان في الدوحة، غير أنه يجب علينا ألا نياس. فالحوار لا غنى عنه. ويجب أن تواصل الحكومة الأفغانية وحركة طالبان والقوى السياسية الأفغانية الأخرى استكشاف الوسائل الكفيلة بإيجاد صيغة للمصالحة الأفغانية.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن يوافقنا الأمين العام بالمعلومات القائلة إن قوات الأمن الأفغانية قد أظهرت زيادة في القدرات والعزم على الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية. وكما نعلم، فإن سد الثغرات ومعالجة أوجه القصور يمثلان أولويات بالنسبة للحكومة الأفغانية. ومن المهم أيضا أن يتم وقف الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والانتشار غير المشروع للأسلحة. ونحن بحاجة إلى وجود مزيد من الرقابة الشرطية المشددة على الحدود، الأمر الذي من شأنه المساعدة على وقف القصف عبر الحدود الباكستانية - الأفغانية. ويؤدي الإرهابيون والمقاتلون من كلا الجانبين إلى حالة من التصعيد بين باكستان وأفغانستان. ويجب ألا نسمح لهم بالتلاعب بالبلدين.

وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى باكستان في الشهر الماضي، وجه الانتباه إلى العواقب السلبية الناتجة عن

علاقتنا الثنائية وتوسيع نطاقها. وأكد أن التوصل إلى بناء أفغانستان سلمية، مستقرة وموحدة يأتي في صميم المصالح الحيوية لباكستان. وأعربنا بوضوح أيضا وبشكل قاطع عن حيادنا وعدم اعتزامنا التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وقد رحب الرئيس كرزاي بالمثل بجماعة بمشاعر رئيس الوزراء، وقال إن من شأن تعاون حكومته مع باكستان أن يساعد في تعزيز العلاقات بين بلدينا.

وزار الرئيس كرزاي من جانبه باكستان في أواخر آب/أغسطس. وفي تلك المناسبة، وفي حين أنه تقاسم رؤيته لعلاقة جوار سلمية ومثمر بين البلدين، قال رئيس الوزراء نواز شريف إن شعبي باكستان وأفغانستان تشدهما روابط القرابة والإيمان والتاريخ التي لا تنفصم عراها. وتشكل هذه الرؤية إرثا من المحاولات المخلصة لرئيس الوزراء نواز شريف الرامية إلى تعزيز السلام في أفغانستان خلال فترة ولايته الأولى في المنصب، والتي أسهمت في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان في عام ١٩٩٢.

ونشكر أيضا الأمين العام على التقييم الإيجابي للمناقشة التي جرت بين رئيس الوزراء نواز شريف والرئيس كرزاي الشهر الماضي وتصريحاته المشجعة أثناء زيارته إلى باكستان في منتصف آب/أغسطس.

وتكتسي العلاقات القوية بين البلدين، وخصوصا الشركات التجارية والاقتصادية أهمية بالنسبة لبلدينا. ومن شأن المشاركة المثمرة بين باكستان وأفغانستان أن تعزز الاتصال والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وسنواصل العمل على تعزيز روابط التجارة والطاقة والاتصالات من خلال المبادرات عبر الحدود الوطنية. وفي هذا السياق تتسم مشاريع الاتصالات والكهرباء والسكك الحديدية بأهمية بالغة.

وهناك جهود مبذولة في جبهات أخرى أيضا. فبناء على طلب من الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام

وتؤدي أموال المخدرات دورا رئيسيا في تمويل التطرف والإرهاب. فقد ورد في تقرير الأمين العام أن إنتاج أفغانستان من الأفيون غير المشروع يمثل ٧٤ في المائة من نسبة إنتاجه عالميا في عام ٢٠١٢. ولا نزال نسعى إلى وضع نهج إقليمي لمعالجة تلك المشكلة. وقد شاركنا في اجتماعات المبادرة الثلاثية في كابول الشهر الماضي.

ونظمت باكستان في العام الماضي مؤتمرا وزاريا إقليميا بشأن مكافحة المخدرات حضره ممثلون رفيعو المستوى لـ ١٣ بلدا. ونحن نعمل على إنشاء مجموعة اتصال إقليمية بشأن مكافحة المخدرات. ونعتقد أن على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة خطر إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويتوقف استقرار باكستان ذاتها وازدهارها على إحلال السلام والأمن في أفغانستان. فهذا المصير المشترك يدفع قداما بعلاقتنا مع كابول. ونحن نسعى لتعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستخباراتية. ونؤكد لحكومة أفغانستان وشعبها على التزامنا المستمر نحو تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. وإذ يمضي اشقاؤنا وشقيقاتنا الأفغان نحو مستقبل مشرق، فإنهم سيجدوننا دوما شركاء ثابتين إلى جانبهم. ولا يزال الابقاء على التزام كل واحد منا نحو الآخر وبمصير مشترك أفضل أمل لنا.

السيد برتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كوبيس، والممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين، على بيانهما.

وأعلن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفي ١٨ تموز/يونيه، دخلت أفغانستان المرحلة النهائية لعملية الانتقال التي ستستكمل في تزيد قليلا على عام. وتتولى

استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار. فالهجمات التي تنفذ بواسطة تلك الطائرات تنتهك سيادتنا علاوة على انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين علاوة على إضرارها بالجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وعليه، فإننا ندعو إلى وقف تلك الهجمات. وبوسع الحوار الفوري والمكثف أن يساعد على حل هذه المسألة.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام القائلة إن المؤسسات التمثيلية تشكل أساس استقرار العملية الانتقالية. وفي ذلك السياق، ستكفل انتخابات عام ٢٠١٤ تحقيق الشرعية الدولية والمحلية لتلك العملية. وإذ نود أن يحقق الشعب الأفغاني النجاح في تحولاته الأمنية والسياسية، ينبغي ألا يتسم الاقتصاد الأفغاني بالضعف في الوقت ذاته. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن أفغانستان مرة أخرى. ويجب الوفاء بالتعهدات والالتزامات بتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك في الوقت الذي يجري فيه استعراض التقدم المحرز بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ومن جانبها، تقدم باكستان دعما بقيمة ٣٣٠ مليون دولار - على الرغم من مواردها المحدودة - عن طريق التبرعات، مع التركيز بوجه خاص على مجالات التعليم والصحة، ومشاريع البنية التحتية. وقد كررنا التأكيد أيضا على التزامنا بمساعدة أفغانستان في مشاريع الطاقة والبنية التحتية خلال الزيارة التي قام بها الرئيس كرزاي.

ويشكل قرارنا بتمديد الإذن القانوني المتعلق بإقامة اللاجئين الأفغان في باكستان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ دليلا آخر على استمرار التزامنا بتقديم الدعم للأشقاء والشقيقات الأفغان المهددين بالخطر. ويجب أن تستمر العودة المبكرة والطوعية للاجئين. ويتسم الدعم المستمر من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أهمية بالغة في هذا الصدد.

رؤية ما ينبغي أن تكون عليه أفغانستان. ويجب أن تدمج هذه الاختلافات في الرؤية في العملية السياسية.

ثانياً، لا بد من زيادة تعزيز نوعية قوات الأمن الأفغانية. وأدى تجدد القتال إلى زيادة الخسائر فيما بين قوات الأمن والمدنيين. ولكن قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتخذ موقفاً صارماً وتظهر أن جهود المجتمع الدولي في تدريبها آخذة في أن تؤتي أكلها.

وشعرنا بالصدمة من عمليات قتل ضابطات الشرطة. ومن الأهمية الحيوية بمكان زيادة عدد أفراد الشرطة الأفغانية من الإناث وحمايتهن لتمكين المرأة الأفغانية من الإحساس بحماية مماثلة للحماية التي يتمتع بها الرجال. ونشيد في هذا الصدد بخطة تطوير وزارة الداخلية الرامية إلى زيادة أعدادهن. كما أن نشر أفراد الشرطة من الإناث في مراكز الاقتراع سيكون بالغ الأهمية في تمكين النساء من المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

ثالثاً، لا بد من إعادة التأكيد على التزام جميع الشركاء الدوليين نحو أفغانستان. ونرحب بالحوار المقام مع شركاء المنطقة الذين لديهم مصلحة ذاتية في استقرار البلد وتنميته، بما في ذلك من خلال عملية اسطنبول. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية السياق الإقليمي في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وحشد المجتمع الدولي في إطار ميثاق باريس.

وسيواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان خلال فترة التحول. ولا بد من التحديد الواضح لالتزامات الشركاء الدوليين لأفغانستان، بما في ذلك الجهات المانحة. ولذلك ستسدد فرنسا قريبا مبلغ مليوني يورو للجنة الانتخابية المستقلة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفضلاً عن ذلك، نحن نرى أنه ينبغي حث الأمم المتحدة على تحمل المزيد من المسؤولية في أفغانستان وتعزيز الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

قوات الأمن الأفغانية في الوقت الحالي المسؤولية عن حفظ الأمن في جميع أنحاء البلد، مما يبرز حقيقة استعادة سيادة أفغانستان. وأمكن إحراز هذا التقدم على يد القوات الدولية، التي تواصل دعم نظيراتها الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠١٤.

ولن ينتهي وجود المجتمع الدولي إلى جانب أفغانستان بنهاية الفترة الانتقالية. فقد أضفى الشركاء الدوليون في أفغانستان، مثل فرنسا، الطابع الرسمي أو هم بصدد اضافته مع الحكومة الأفغانية على إطار للعلاقات الثنائية المختلفة يقوم على أساس تعزيز التعاون العسكري والمدني. وعلاوة على ذلك، يجري تحدد معالم البعثات الدولية في المستقبل لدعم قوات الأمن الأفغانية، استجابة لطلبات السلطات الأفغانية ووفقاً للقرارات المتخذة.

ولذلك فإن هذه بداية عصر واعد جديد لأفغانستان، وهو أيضاً محفوف بالمخاطر. والجميع حول أفغانستان وداخل البلد يتابع بشكل وثيق تطورات الحالة. ولكن، كما بين الأمين العام في تقريره (S/2013/535)، فإن أفغانستان تحظى أيضاً بعدد من الأصول في حزم البيئة المضطربة. وعلينا أن نستفيد من هذه الركائز ونواصل تعزيزها.

أولاً، لا بد أن تكون العملية الانتخابية الأفغانية نموذجية. ففي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سينتخب الأفغان رئيساً جديداً. وستكون هذه الانتخابات معلماً هاماً للمجتمع الدولي ولدعمه الطويل الأجل لأفغانستان، وفقاً لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وينبغي أن تجرى هذه الانتخابات على النحو المقرر لها. ولا بد أن تكون ذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية.

ونوه مع شعور بالارتياح بالتدابير التشريعية التي اتخذت خلال الصيف، وهي تبشر بالخير للتحضير للانتخابات. ونرحب بافتتاح فترة تسجيل المرشحين يوم الاثنين. ونشجع الاطراف على تولي ملكية العملية الانتخابية وعلى استخدام المنبر العام لإسماع أصواتها. ولا تزال هناك خلافات عميقة في

وهو ما نرى أنه ضروري لتيسير تنفيذ العمليات السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن من الأهمية الخاصة بمكان تبسيط ولاية البعثة وتعزيز القدرات التنسيقية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

وأخيرا، نؤيد استمرار وجود البعثة في جميع مناطق البلد. وأختتم بياني بالقول إنه لن يضمن إنشاء أفغانستان التي تنعم بالاستقرار والسلام سوى عملية سياسية حقيقية وشاملة بين الأطراف الأفغانية. ولا بد أن يكون الحوار بقيادة الأفغان، وفقا للمبادئ التي حددوها وأيدها المجتمع الدولي في بون في عام ٢٠١١، وأيدها مجلس الأمن.

ولا تزال هناك العديد من الشكوك وينبغي مواصلة الجهود. ومع ذلك، يمكننا بصورة جماعية احتواء المخاطر بالاعتماد على أفغانستان القوية في الوقت الحالي أكثر مما كانت عليه في أي وقت خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية.

السيد سول كيونغ - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيس على إحاطته الإعلامية. ونؤيد تأييدا تاما الأعمال المتفانية التي اضطلع بها الممثل الخاص وموظفوه. كما أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه المستبصر.

إن أفغانستان تجد نفسها في الوقت الحالي في منعطف حرج إذ أنها تتخذ الخطوات الضرورية للانتقال السياسي والأمني في عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاثة تحديات رئيسية تواجه أفغانستان ألا وهي: الانتخابات والحالة الأمنية وحقوق الإنسان.

أولا، إن إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات بشكل ناجح في عام ٢٠١٤ أمر ضروري لكفالة الانتقال السياسي السلمي ولا استمرار الدعم الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد القوانين الانتخابية الرئيسية، التي ستنشئ أطرا

قانونية سليمة لضمان انتخابات نزيهة وموثوقة. كما نرحب بتعيين أعضاء اللجنتين الانتخابيتين في الوقت المناسب.

وإزاء هذه الخلفية، ندين القتل المستهدف لكبير موظفي الانتخابات الأفغانية الذي وقع بالأمس. وتؤدي تلك الأعمال بشكل جدي إلى تقويض جهود الشعب الأفغاني المستمرة لتحقيق انتقال سياسي سلمي. ومع تبقي فترة لا تزيد على سبعة أشهر من الانتخابات، لا بد أن تكون الأولوية ضمان بيئة آمنة للعملية الانتخابية.

ويمثل تعزيز مشاركة النساء مجالا آخر يتطلب بذل المزيد من الجهود. وسيكون من الأهمية البالغة بمكان استمرار الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في توطيد شرعية العملية ونزاهتها.

ثانيا، تتسم تهيئة بيئة أمنية مستقرة بأهمية بالغة من أجل ضمان أن تكون العملية الانتقالية الأفغانية لا رجعة فيها ومستدامة. ومع بدء المرحلة الخامسة والأخيرة للانتقال الأمني في حزيران/يونيه، تتحمل قوات الأمن الأفغانية في الوقت الحالي المسؤولية الكاملة عن قيادة العمليات والقيام بها في جميع أنحاء البلد. ومع أن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية مستمرة، فإن زيادة بنسبة ٢٣ في المائة في الحسائر بين المدنيين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ تبين أنه لا يزال هناك تحديات أمنية خطيرة. وتشكل الهجمات الأخيرة على مرافق الأمم المتحدة والمباني الدبلوماسية داعيا خطيرا آخر إلى القلق. وعلى جميع الأطراف اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ولا بد من تكثيف الجهود لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتزويدها بالدعم اللازم من أجل توفير حماية فعالة للمدنيين وضمان المساءلة.

أفغانستان. وبالمثل، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية وكذلك الممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين، على بيانه، وأيضا على ترحيبه بي.

إن أفغانستان تواجه مهمة شاقة في استعادة الاستقرار وإعادة بناء البلد. وفي الآونة الأخيرة، وبفضل الجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان وشعبها، سجل البلد تقدما ملحوظا على صعيد البناء والإعمار ودخلت عملية الانتقال مرحلة حاسمة.

ومن أجل بناء أفغانستان تنعم بالاستقرار والازدهار، تعيش فيها مختلف الطوائف في وئام، وفي النهاية، تحقيق هدف إقامة أفغانستان يحكمها الأفغان، يتعين علينا دعم الجهود المتواصلة الطويلة الأجل التي تبذلها أفغانستان وجميع الأطراف المعنية. والأمر سيتطلب استمرار الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي.

أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، ترحب الصين باعتماد قانونين هامين مؤخرا، قانون الانتخابات والقانون الهيكلي؛ وتعيين رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة؛ وبلوغ البلد مرحلة تسمية مرشحين للرئاسة. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف الأفغانية حوارها ومشاوراتها وأن تعالج خلافاتها بشكل سليم وأن تعزز الاستعدادات للانتخابات لضمان نجاحها. وسيكون ذلك علامة فارقة في عملية ناجحة تماما للانتقال والتحول في أفغانستان.

ثانيا، بخصوص تكرار وقوع الحوادث الأمنية في أفغانستان، والتي أسفرت عن خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين، تود الصين أن تسجل قلقها. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي ذي الصلة. وقد بلغت قوات الأمن الوطنية الأفغانية المرحلة النهائية من الاستعدادات قبل أن تتمكن من تولي المسؤوليات الأمنية. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية موقفا مسؤولا وأن

ثالثا، يمثل استمرار دعم المجتمع الدولي في الأجل الطويل ضرورة لكي تحرز الحكومة الأفغانية تقدما في المجالات الرئيسية المدرجة ضمن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار البناء الذي دار بين الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين أثناء الاجتماع الأول لكبار المسؤولين الذي عقد في ٣ تموز/يوليه. ففي ذلك الاجتماع، تم التأكيد مجددا على أنه ينبغي للحكومة الأفغانية أن تنفذ التزاماتها، مع التركيز على تعزيز نظام الإدارة المالية والتصدي للفساد.

ويتمثل أحد الالتزامات الرئيسية التي قطعتها الحكومة الأفغانية بموجب الإطار في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. ونحث الحكومة الأفغانية على تدعيم تلك الجهود عبر التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة وضمان استقلال اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وذلك ضمن تدابير أخرى.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة الاستمرار في القيام بدور رئيسي في مساعدة أفغانستان فيما تمضي قدما في انتقالها. وسيكون الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي أمرا حيويا لاستقرار أفغانستان على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان والذي سيعقد غدا هنا في نيويورك. ونأمل أن يكون بمثابة فرصة ثمينة لإظهار التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

والحكومة الكورية، من جانبها، ستواصل دعم الجهود الدولية لبناء القدرات في أفغانستان وأكرر تعهدنا بتقديم ٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وسنظل ملتزمين بالعمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء أفغانستان ديمقراطية تنعم بالازدهار والاستقرار.

السيد ليو جي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة

من منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية؛ وأن يجري تنفيذها على أساس توافق الآراء من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق.

لطالما التزمت الصين بإقامة شراكات استراتيجية مع أفغانستان. ونحن نتابع عن كثب عملية السلام والإعمار في أفغانستان ونشارك فيها مشاركة نشطة. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى أفغانستان على قدر استطاعتها وأداء دور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الترتيب لمناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر يان كويش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية والسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

تتيح هذه المناقشة لنا فرصة للتدبر بشأن التقدم المحرز نحو عملية انتقالية مستقرة في أفغانستان، سواء كان ذلك في المجالات السياسية والأمنية أو الاقتصادية. ورغم وجود عدد من التحديات في عملية الانتقال، تتعلق أساسا بانعدام الأمن والتحديات المعتادة التي تواجه التعمير بعد انتهاء الصراع، فإن رواندا تنوه بالتقدم الهائل المحرز حتى الآن في أفغانستان. ومن المهم أن نلاحظ أن هناك حكومة فعالة على أرض أفغانستان، تسعى في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة وتعزيز الديمقراطية.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لفكرة الحوار والتسويات السياسية في بناء الدولة. وفي هذا السياق، نرحب بمساعي الحكومة الأفغانية للتواصل مع جماعات المعارضة، بما في ذلك حركة طالبان. وينبغي أن يكون أي انخراط سلمي شفافا وشاملا للجميع وينبغي أن يكون مصحوبا بتدابير لبناء الثقة في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، تؤكد رواندا مجددا دعمها الكامل لعمليات السلام والمصالحة الوطنية التي يقودها الأفغان وبمسكون بزماتها. كما ننوه بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان

تسلم المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الأفغانية وتركز على بناء قدرات الجيش والشرطة الأفغانيين لضمان الانتهاء بنجاح من المرحلة الانتقالية في المجال الأمني.

ثالثا، تدعم الصين بدء عملية مصالحة وطنية يقودها الأفغان وبمسكون بزماتها بغية تحقيق السلام والاستقرار. ونؤيد الدور النشط الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام في تشجيع المصالحة الوطنية ونرحب بالدعم الإضافي المقدم من باكستان وبلدان أخرى في المنطقة. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي الحكومة والشعب الأفغانيين وأن يعمل معهما في جهودهما الرامية إلى تهيئة بيئة خارجية مواتية لعملية المصالحة.

رابعا، سيتطلب بناء السلام في أفغانستان وإعمارها دعما قويا من قبل المجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي احترام استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية والتقييد بالتزامه بدعم أفغانستان، وفقا للأولويات المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان ودعم تعزيز قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة بصفة عامة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه الخصوص فيما يتعلق بأدائها لدور رئيسي في تنسيق الجهود الدولية للمساعدة على حل المسألة الأفغانية وإعادة بناء البلد.

خامسا، تدعم الصين أفغانستان في جهودها لتعزيز علاقاتها الودية مع البلدان المجاورة وإقامة تعاون إقليمي والتصدي بهمة للتحديات المشتركة من قبيل الإرهاب والمخدرات. والصين ستستضيف الاجتماع الوزاري الرابع لعملية اسطنبول في بكين في العام المقبل، مما يزيد من تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع التعاون بين بلدان المنطقة وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحترم مبادرات التعاون الإقليمي ذات الصلة شواغل بلدان المنطقة؛ وأن تستفيد استفادة كاملة

الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في جميع المجالات، على النحو الوارد في مثلما أعلنت إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق امتنان رواندا للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة، في الوقت تستعد فيه القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتخفيف قوامها بنهاية عام ٢٠١٤، ستواصل الاضطلاع بدورها الحاسم من خلال دعم مؤسسات الحكومة الأفغانية وهي تتولى نصيباً أكبر من المسؤولية عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدها.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على إحاطته الإعلامية اليوم. وكما دأبنا على ذلك، نعرب عن امتناننا لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والفريق القطري للأمم المتحدة على ما يقومون به من عمل شاق ينطوي على التحديات في مساعدة الأفغان على وضع الأساس لبلد أكثر استقراراً ورفاهاً. وسنظل نؤيد تأييداً قويا دور الأمم المتحدة في أفغانستان اليوم، ودورها الدائم في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. ونشكر السفير تين على مشاركته في مناقشة اليوم. وكما دأبنا على ذلك، فإننا نقدر تعاون الوثيق مع الأمين العام، والولايات المتحدة بطبيعة الحال ملتزمة بدعم كامل سيادة أفغانستان ووحدها وإرساء الديمقراطية فيها.

وأود أن أتناول أربع مسائل هذا الصباح: الانتقال الأمني، والانتقال السياسي، وحقوق الإنسان، وما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله لمساعدة أفغانستان على النجاح وهي تستشر آفاق المستقبل. أولاً، أود أن أتوه بالتقدم المتواصل في عملية الانتقال الأمني في أفغانستان. فقوات الأمن الوطني الأفغانية تولت زمام الأمور بنجاح فيما يتعلق بالأمن على الصعيد الوطني، مما جعل القوة الدولية للمساعدة الأمنية

في التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل القادم. ونرحب باعتماد قانون الانتخابات والإطار القانوني للجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات. وتمثل تلك المؤسسات الأساس لهيكل انتخابي متين وفقاً لقواعد متفق عليها، يمكن بموجبها الاعتراض على نتائج الانتخابات المقبلة إذا ما دعت الحاجة.

ونأمل أن يشارك جميع الأفغان في هذه العملية الديمقراطية وألا تدخر حكومة أفغانستان وسعا لضمان مشاركة المرأة في هذه العملية الانتخابية وتمثيلها تمثيلاً كافياً في الهيئات المنتخبة.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء ازدياد الهجمات على المسؤولين والمدنيين في أفغانستان، لا سيما الهجمات على النساء المرموقات، مثلما تجلّى ذلك في قيام الطالبان باغتيال الملازمة نيجارا، وهي من كبار ضباط الشرطة الأفغانية. كما ندبنا اغتيال رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في مقاطعة قندز. ونأمل أن تكفل الحكومة الأفغانية مساءلة مقترفي تلك الجرائم، ونحض الشركاء الدوليين والإقليميين على مساندة الأفغان في تفادي هذه الجرائم الشنيعة. وتكرر رواندا مناشدتها المجتمع الدولي أن يمد القوات الأفغانية بالوسائل التي تتماشى مع الحقائق الإقليمية والإقليمية والتهديدات الأمنية القائمة.

إن استقرار أفغانستان وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها على الأجل الطويل سيرهنان أيضاً بجيرانها وبالدور الذي تقوم به به المنطقة قاطبة. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس حميد كرزاي لتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة، مثلما تجسّد في الزيارة الرسمية التي قام بها مؤخراً إلى إسلام أباد وطهران. وتعرب رواندا عن دعمها عن المشاركة والتعاون البنّاءين فيما بين بلدان المنطقة، مما لا غنى عنه لبناء الاستقرار الطويل الأجل وتعزيزه. ونولي أهمية كبيرة للالتزام المتبادل العام الذي قُطع في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي ينبغي أن يوجّه التعاون بين مجتمع المانحين والحكومة الأفغانية. ونشجع

٢٠٠١ فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء، يجب يُعكس مسارها.

ونشعر ببالغ الانزعاج، مثلما أعرب عن ذلك الآخرون أيضا، إزاء التقارير الأخيرة عن الهجمات المحددة الأهداف، وفي بعض الحالات، الهجمات المميتة على ضابطات الشرطة والموظفات المدنيات والمسؤولات الحكوميات الأفغانيات وغيرهن، للنساء الأفغانيات إسهام كبير في مستقبل بلدهن، ويجب أن يشاركن في الحياة المدنية في أفغانستان باعتبارهن قيادات وصانعات للقرار. ويكتسي دور الناشطات في المجتمع المدني وغيرهن من المدافعات عن حقوق المرأة في عمليات صنع القرار ومشاركتهم فيها أهمية حاسمة لكفالة إحلال السلام وتحقيق الاستقرار. ولن يتحقق أي تقدم شامل في أفغانستان بدون النهوض بالمرأة.

يحملنا ذلك إلى النقطة الثانية التي أود أن أتناولها. لا يمكننا المغالاة في التأكيد مهما قلنا على أن الأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة للقيام بعملية انتقال سياسي سلمية ودستورية. ولا بد من عملية سياسية شفافه وشاملة وذات مصداقية من أجل كفالة الاستقرار في أفغانستان وإرساء الديمقراطية فيها، فضلا عن استدامة المساعدة الدولية المقدمة إلى الحكومة الأفغانية، التي أعلنت بكل وضوح عن نيتها إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وهي منخرطة فعلا وبشكل بناء في جهود التحضير لها.

وفيما يتعلق بتعيين المفوضين في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تموز/يوليه، نود أن نشدد على مدى أهمية الحفاظ على استقلالية اللجنة ونزاهتها، وعلى استقلالية المفوضين أنفسهم، وعلى ضرورة اعتبار اللجنة هيئة تحظى بالمصداقية بالنسبة للشعب الأفغاني.

رابعا وأخيرا، يجب استدامة الدعم الإقليمي والدولي حتى بعد انتهاء عملية الانتقال بغية تمكين أفغانستان من بناء هذا المستقبل الأفضل. ونتطلع إلى اجتماعات فريق الاتصال الدولي وقلب آسيا في الأيام القليلة القادمة هنا في نيويورك. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري بينما تمر أفغانستان بعمليات انتقال هامة على الصعيد السياسية والأمنية والاقتصادية. وينبغي لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تواصل تقديم الدعم لانتخابات عام ٢٠١٤ في أفغانستان، بما في ذلك التعاون الوثيق مع اللجنة المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بالتدريب وحملات التوعية الإعلامية وجهود الحد من التزوير.

وفي ذلك الصدد، نشيد بإقرار البرلمان لقوانين الانتخابات، التي وقعها الرئيس كرزاي في نهاية تموز/يوليه، واستمرار تنفيذ تلك القوانين، بما في ذلك تعيين أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية. ودعم المجتمع الدولي ومشاركته، ثنائيا ومن خلال الأمم المتحدة، يظل أساسيا.

غير أن هاتين العمليتين للانتقال السياسي والأمني لا تحداث في فراغ. فحقوق الإنسان لها أهميتها، والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها هي أنه، بينما نمضي قدما في الفترة الانتقالية وما بعدها، لا بد من حماية وتعزيز حقوق الإنسان - لا سيما حقوق النساء والفتيات. والتحسينات التي تحقق منذ عام

ثانياً، وفيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٤، تمر أفغانستان بمرحلة حاسمة قبل موعد الانتخابات الرئاسية والبلدية في عام ٢٠١٤. وقد فُتح باب تسجيل المرشحين الآن، وتطلع إلى مشاركة واسعة، بما في ذلك مشاركة النساء، بينما يستعد الأفغان لتشكيل مستقبل بلدهم. وسيكون من الأهمية بمكان وضع إطار قانوني قوي للانتخابات. ويشكل قانون هيكل وواجبات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي خطوتين كبيرتين صوب إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية. والمملكة المتحدة، من جانبنا، ستواصل دعم هذه العملية، بما في ذلك من خلال المساهمة بمبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد.

ثالثاً، وفيما يتعلق بإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإن اجتماع ٣ تموز/يوليه أكد إحراز تقدم جيد، لكن ينبغي ألا تقوم حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بتغيير نقطة تركيزهما. فالتقدم في المجالات ذات الأولوية، مثل دور المرأة وحقوق الإنسان، لا بد منه لتحقيق التنمية الطويلة الأجل واستدامة أموال المانحين. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تقديم المساعدة في رصد التقدم خلال الأشهر القادمة وتنسيقه والإبلاغ عنه.

رابعاً، فيما يتعلق بالعمل صوب تسوية سياسية، فإن تلك التسوية تبقى السبيل الأمثل لضمان السلام المستدام. ونرحب بالجهود المتواصلة صوب عملية سلام يقودها الأفغان. وخلال الشهور المقبلة، نحتاج إلى رؤية اجتماعات مبكرة بين كل من طالبان والولايات المتحدة وطالبان ومجلس السلام الأعلى الأفغاني. وأقرب جيران أفغانستان سيكون دورهم أساسياً أيضاً. وزيارة الرئيس كرزاي لباكستان في الشهر الماضي حققت نتائج ملموسة في السعي للتوصل إلى اتفاقات للسلام والتجارة والاتفاقات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، تواصل

إن أفغانستان مقبلة على مرحلة حاسمة. والولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالشراكة الدائمة مع أفغانستان وهي تمر بعملية الانتقال، وتقترب من نهاية عقد التحول لديها.

السير مارك لايل غروانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/535)، والممثل الخاص السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على ملاحظاته الإيجابية هذا الصباح.

باديء ذي بدء، أود أن أندد بالهجمات التي وقعت مؤخراً. خلال الأشهر الأخيرة، شهدنا ازدياد حالات الوفيات من المدنيين وإصابتهم بالجروح، بمن في ذلك النساء والأطفال. وكما أشار إلى ذلك السيد كوبيتش، فإن اغتيال الملازمة نيغارا - إحدى كبريات ضابطات الشرطة في أفغانستان - آخر مأساة في هذا الصدد. وهذه الهجمات بغية وتذكرنا بالتحدي الكبير الذي يواجه بناء السلام في أفغانستان.

سأركز بياني اليوم على خمسة مجالات رئيسية: الأمن، وانتخابات عام ٢٠١٤، وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، والسلام والمصالحة، ومستقبل مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان.

أولاً، وفيما يتعلق بالأمن، فإن قوات الأمن الوطني الأفغانية تضطلع الآن بزمam الأمور من حيث استتباب الأمن في جميع أرجاء البلد، وثقتها وقدراتها آخذة في الازدياد. وهذا إنجاز كبير، لكن يجب علينا ألا نتعاس. وكما أبرز الأمين العام ذلك وأكد السيد كوبيتش اليوم، فقد كان هذا الصيف صيفاً عصيباً على قوات الأمن الوطني الأفغانية. فعدد الخسائر ارتفع، مما يبيّن أن استمرار الدعم من المجتمع الدولي سيكون حاسماً. وستواصل المملكة المتحدة دعمها لقوات الأمن الوطني الأفغانية، بما في ذلك من خلال تولي قيادة الائتلاف في الأكاديمية الأفغانية الجديدة لضباط الجيش الوطني.

التي ستبدأ بانتهاء وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وستكون تلك مرحلة حاسمة في تاريخ الشعب الأفغاني وعامل حسم في استقرار المنطقة برمتها.

ونرحب بالتقدم المحرز في عملية تنظيم الانتخابات، ولا سيما تعيين رئيس لجنة الانتخابات المستقلة والقانون الذي ينظم إجراء تلك الانتخابات. وموافقة اللجنة، في ٣١ تموز/يوليه، على الخطة التنفيذية لانتخابات ٢٠١٤ وتصديقها على مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي من الخطوات المهمة الجديرة بالثناء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود، ليس خلال العملية الانتخابية فحسب، بل وخلال مرحلة ما بعد الانتخابات وأيضاً خلال انسحاب القوات الدولية في عام ٢٠١٤.

وما زالت أفغانستان تواجه تحديات أمنية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، وتشهد على ذلك زيادة بلغت نسبتها ٢٣ في المائة في عدد القتلى من المدنيين، منهم ٧٨ طفلاً، في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣. وتواصل الحكومة جهودها لبناء قواتها، بغية الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال. وتلك مهمة صعبة ومضنية. وإنشاء قوة شرطة لخفر المجتمعات المحلية، وكذلك إنشاء صندوق استثماري خاص لدعم نهج متكامل للعدالة وسيادة القانون في أفغانستان، والتوسع في برامج شرطة خفر المجتمعات المحلية، كلها تدابير ملموسة تفضي إلى الإسهام في عقد الانتخابات بشكل سلمي وتحسين الوضع الأمني على المدى البعيد.

إن مستوى استقرار أفغانستان له أثره على جيرانها. ويطمئنا تطور التعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة على أساس التضامن وبغرض مساعدة أفغانستان على التحرك صوب الاستقرار والديمقراطية والتنمية. ومن خلال رئيس الوزراء نواز شريف، أعطت باكستان مؤشراً على حسن الحوار والتعاون

المملكة المتحدة دعم عملية اسطنبول والمبادرات الأخرى التي تشجع التجارة والرفاه الاقتصادي والأمن.

أخيراً، أنتقل إلى مستقبل عمل الأمم المتحدة بعد الانتخابات وما بعد ذلك. فالشراكة بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان شراكة مهمة. ففي حين أن تلك العلاقة سوف تتطور مع تغير مجال التركيز في المهمة التي تواجه المجتمع الدولي في أفغانستان، يجب أن تحتفظ البعثة بالوجود المناسب في شتى أنحاء البلد. وعليها أن تقدم المستوى المناسب من الدعم للمجتمع الدولي للوفاء بالالتزامات المتفق عليها، وبالأخص فيما يتعلق بجدول أعمال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وتحقيقاً لذلك، كما يشير تقرير الأمين العام، من الأهمية الحيوية أن تعتمد البعثة ووكالات الأمم المتحدة نهج "أمم متحدة واحدة" وأن تنسق الأنشطة بشكل أفضل في الميدان.

ونحن لا نستهن بالتحديات التي تنتظرنا. ولكن، هناك مجال للتفاؤل، وفي دعمنا معاً لحكومة أفغانستان، يمكننا أن نحقق تصورنا المشترك بشأن أفغانستان مستقرة وشاملة للجميع ومزدهرة. والمملكة المتحدة ستواصل القيام بدور قوي وملتمزم في ذلك المسعى المشترك.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/535). ومن خلاله، أود أن أحيي جميع موظفي البعثة والفريق القطري على دعمهم لجهود أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير زاهر تانين على المعلومات المستكملة التي قدمها بشأن جهود بلده في التصدي للتحديات التي تواجهه.

تقرير الأمين العام يصف الزخم الذي تحقق على الصعيد السياسي متمثلاً في الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠١٤، والتي ستكون مقدمة لانطلاق مرحلة التحول

والإنساني وحقوق الإنسان. ونحيط علماً كذلك باستمرار نمو التعاون بين أفغانستان وبلدان المنطقة.

على الصعيد السياسي، ما زالت عملية السلام وانتخابات ٢٠١٤ تسيطر على الحالة.

فيما يتعلق بعملية السلام، فإن الإعلان في ١٨ حزيران/يونيه عن افتتاح مكتب للطالبان في بلد آخر قد وجه ضربة لعملية المصالحة الأفغانية. وقرار الحكومة بتعليق المحادثات والاتجاه إلى إجراء حوار يقوده الأفغان كان نتيجة لحالة القلق التي أثارها افتتاح ذلك المكتب الذي اختلفت التأويلات بشأن صلاحياته. وإزاء تلك الحالة، فإننا نحث الأطراف الأفغانية كافة على استئناف الحوار. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج على عمله فيما يتعلق بالتمردين السابقين، الذي تقدم له البعثة الدعم المستمر.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠١٤، فقد أعطت عملية التحضير ديناميكية جديدة للحياة السياسية في أفغانستان، مع الدعم القيم من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتماد قوانين بشأن تنظيم وعمل لجنة الانتخابات المستقلة واللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية هو جزء من تلك الديناميكية. وبالمثل، نرحب بالمشاورات التي أفضت إلى تعيين أعضاء اللجنة، وإن كنا نأسف لعدم تمثيل منظمات المجتمع المدني فيها.

إن الاستعدادات لانتخابات ٢٠١٤ تجرى في جو من عدم الأمن، للأسف. وإلى جانب ذلك، ثمة خلافات بشأن عقد الانتخابات ذاتها.

وفي الوقت نفسه، يجري تنظيم حملات سلبية لثني الناحيين. وتستدعي هذه الحالة المؤسسة انتباه المجتمع الدولي إلى أن أفغانستان سوف تحتاج دائماً إلى المساعدة من جميع شركائها بغية إنهاء العملية الجارية.

إلى جانب بادرتهما الإنسانية بتمديد استضافة مخيمات اللاجئين المسجلين في أراضيها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

والمملكة المغربية ترحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان للاندماج في السياق الاقتصادي الإقليمي، وهو ما يدل عليه انضمامها في ٧ تموز/يوليه إلى معاهدة ميثاق الطاقة، لتصبح بذلك العضو الرابع والخمسين، إلى جانب التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع خط أنابيب الغاز الذي يشمل تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. وتلك خطوة بناءة صوب التكامل الاقتصادي الإقليمي. وهذا الالتزام بالتعاون والتكامل الإقليمي تجلّى أيضاً في اجتماع مجلس وزراء منظمة تعاون شنغهاي، الذي أكد مجدداً دعمه لأفغانستان مستقلة ومسألمة ومحيدة ومزدهرة وخالية من الإرهاب وجريمة المخدرات.

وبلدي يرحب بهذه الديناميكية للتعاون الإقليمي بين أفغانستان وجيرانها. فهذه علامة بارزة على التحرك بنجاح بعد عام ٢٠١٤ صوب أفغانستان التي تمسك بيديها زمام أمورها وتبني مجتمعاً ديمقراطياً تتحقق فيه المصالحة واحترام حقوق الإنسان. إلا أن اضطلاع أفغانستان بتلك المسؤولية يتطلب - كما أكد كل من تكلموا قبلي - المؤازرة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، قبل عام ٢٠١٤ وبعده، كيما يصبح استقرار أفغانستان دائماً.

السيد ميانان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد يان كوييتش على عرضه للتقرير (S/2013/535) والعمل الذي يضطلع به كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشكر السفير تانين على بيانه الزاخر بالمعلومات.

هذه هي المناقشة الثالثة للمجلس خلال العام الحالي بشأن الحالة في أفغانستان. ونلاحظ أنه، بالرغم من الجهود المبذولة، ما زال عدم اليقين قائماً على الصعيد السياسي والأمني

ويشير توقيع أفغانستان اتفاقيات مع البلدان المجاورة إلى مستقبل واعد في العلاقات بين تلك الدولة والدول الأخرى في المنطقة وخارجها، على النحو الذي أكده السيد يان كوبيش، وسفير أفغانستان للتو. وفي ذلك السياق، ينبغي الإشادة باستمرار استضافة باكستان السخية للاجئين الأفغان. وعلاوة على ذلك، يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة هناك بما يربو على ١٣٥ ٠٠٠ شخص.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي بأسره أكثر من ذي قبل، من أجل مواجهة التحديات التي تقف أمامها، خصوصا في ضوء انسحاب القوات الدولية المتوقع بحلول نهاية العام المقبل.

وفي ذلك الصدد، تود توغو أن تتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإلى الصناديق والبرامج والشركاء الحكوميين، لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة لكفالة تمكين أفغانستان من تبوء مكانها في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان لتفانيهم وجهودهم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، لاستكمال المعلومات بشأن التقدم المحرز في عملية انتقال أفغانستان، علاوة على مشاركته الهامة دائما في نيويورك.

لقد أحرز تقدم كبير في عملية انتقال المهام الأمنية بعد ثلاثة أشهر من الإعلانات الهامة الصادرة في عام ٢٠١٣. فقوات الأمن الوطنية الأفغانية تتولى الآن قيادة الأمن الوطني،

وفيما يتعلق بأهمية انتخابات عام ٢٠١٤، ولئن كانت القوات الأفغانية تتولى المسؤوليات المتعلقة بالأمن على نحو متزايد، فسيكون من المناسب أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن عن موقف الأعمال التحضيرية للانتخابات كي يتمكن المجلس من النظر في الصعوبات المحتملة.

ويجسد المناخ الأمني الذي يجري فيه التحضير للانتخابات الحالة في البلد على نطاق أوسع. فالواقع أن الحوادث الأمنية لم تخف حدتها على الرغم من مواصلة القوات الأفغانية التجنيد والجهود المبذولة لتعزيز قدرة تلك القوات. فأعمال العنف ما تزال في ازدياد، في حين يتواصل استهداف موظفي الأمم المتحدة وشركائها، إلى جانب البعثات الدبلوماسية. وتعمل مشكلة المخدرات على تفاقم انعدام الأمن جراء استمرار زراعة المخدرات. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة وتكثيف كفاحها ضد زراعة الخشخاش.

كما أن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تبعث على القلق. فقد أبلغ عن حدوث مخالفات في إجراءات تعيين أعضاء جدد في اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. ونحث الحكومة على الحفاظ على مركز اللجنة على النحو الذي سعت إليه. اعترى الضعف أيضا حماية المدنيين، إذ ارتفعت الخسائر في صفوفهم لتصل إلى الآلاف بسبب استخدام الأجهزة المتفجرة وزيادة عمليات القتال البري. وفيما يتعلق باستمرار التعذيب وسوء المعاملة، فإننا نحث الحكومة على مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة من أجل السيطرة على تلك الانتهاكات، وخاصة ضد النساء والأطفال.

تدين توغو أيضا استخدام المتمردين للجنود الأطفال، وترحب بالتقدم المحرز في مكافحة تلك الآفة من خلال خطة عمل ترمي لمنع تجنيد القصر. ونرحب في ذلك الصدد بالدعم المقدم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

على الحكومة الأفغانية أن تحافظ على الزخم فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة والتصدي له. وفي حين تحققت بعض المكاسب، فهناك ثغرات في تنفيذ القانون المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة بطريقة منهجية.

وسيعتمد نجاح العملية الانتقالية في أفغانستان بصورة متزايدة على توليد النمو الاقتصادي على نطاق واسع من شأنه أن يوفر فرص العمل ويساعد على تعزيز الاستدامة المالية. ويتطلب ذلك أن تعطي الحكومة الأفغانية الأولوية لبرنامجها الإنمائي بهدف الحد من الفقر وتحسين سبل المعيشة للمواطنين. وعلاوة على ذلك، فإن التصدي للفساد التزام هام للغاية بموجب إطار عمل طوكيو.

وعلى النحو الذي لاحظته الأمين العام في تقريره (S/2013/535) فإن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة، بما في ذلك وجود اتجاه يبعث على القلق فيما يخص ازدياد التشرذم الداخلي. وتمثل زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، ولا سيما تلك الناجمة في الأساس عن العناصر المناوئة للحكومة، دواعي قلق بالغ. ويجب أن ندين بأشد العبارات الممكنة الزيادة الأخيرة في الهجمات التي استهدفت المدنيين، بما في ذلك كبار المسؤولين من النساء، وأفراد الشرطة من النساء، والعضوات في البرلمان والمسؤولات الانتخابيات. وليس بوسع العمل العسكري وحده إنهاء الصراع في أفغانستان. فهناك حاجة إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لضمان تحقيق الأمن الدائم والحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقد الماضي. وستكون العملية طويلة ومعقدة وستعرض بلا شك للنعكسات. ولكن يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة. وقد أنشئ نظام جزاءات المجلس المفروضة على حركة طالبان ردا على انتهاكات الحركة لحقوق الإنسان واستخدام الأراضي الأفغانية في الأنشطة الإرهابية. وسيظل

وهي تبدي قدرة متزايدة على توفير الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني، إذ لا تزال أفغانستان تحرز تقدما في عملية انتقالها. لكن وعلى الرغم من أن أنشطة التمرد قد تراجعت إلى حد ما، فهي لا تزال مستمرة. وبالمثل لا تزال التهديدات التي يتعرض لها القانون والنظام قائمة. وعليه، فإن مواصلة التزام المجتمع الدولي بدعم القوات المسلحة والشرطة الأفغانية لا تزال ضرورية بالنسبة لأمن أفغانستان في الأجل الطويل. وبالقدر ذاته، فإن إحراز التقدم وفقا للتعهدات التي تم الالتزام بها في طوكيو أمر هام للغاية إن أردنا الوفاء بالتوقعات المشروعة للشعب الأفغاني، فضلا عن استمرار توفير مستوى غير مسبوق من الموارد التي تعهد بها المجتمع الدولي. وفي حين أحرز بعض التقدم بشأن إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإن هناك حاجة إلى بذلك مزيد من الجهد، خاصة فيما يتعلق بإجراء انتخابات شاملة، شفافة وذات مصداقية، نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية الانتقال السياسي والاقتصادي. وبوسع إصدار قانون الانتخابات، والقانون المتعلق بهيكل وواجبات اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات أن يوفر إطارا تشريعيا قويا، غير أن التنفيذ القوي لذلك الإطار يكتسي أهمية حاسمة. ونشجع العمل من أجل التنفيذ الكامل لتلك القوانين.

وبالمثل تتسم المشاركة القوية والشاملة للناخبين أهمية بالغة بالنسبة لمصداقية نتائج الانتخابات وتمتعها بالقبول. ونحیی جهود التوعية العامة المبذولة نظرا لأهميتها في التحضير للانتخابات. وتقدم الأمم المتحدة دعما تقنيا هاما للغاية بدعم من بعض الدول مثل أستراليا.

ويجب علينا التعويل على أوجه التحسن في مجال احترام حقوق الإنسان في أفغانستان على مدى العقد الماضي، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. ولا بد من التمسك بالالتزامات الدستورية والتشريعية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب

ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/535)، والممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على بيانه اليوم.

تؤيد إيطاليا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. توشك أفغانستان على دخول مرحلة حاسمة من تاريخها. سوف تشهد من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤ لحظات هامة تنطوي على مجموعة من الجوانب السياسية والأمنية للمرحلة الانتقالية ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا. وأشير إلى الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وما يليه من تسليم المهام من الرئيس كرزاي إلى خلفه، وتقليص حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتحديد القوات التي ستتولى المسؤولية منها.

وفي ما يتعلق بالأمن، واکب بدء المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية، التي ستتولى قوات الأمن الوطني الأفغانية على أساسها السيطرة الكاملة على الإقليم، موسم القتال الذي أسفر عن مجموعة لا نهاية لها من الهجمات الإرهابية الضخمة وسقوط ضحايا. تشكل هذه المرحلة مصدر قلق، ولا يسعنا إلا أن نواصل اليقظة والحذر، بالنظر إلى نقل المسؤولية الحاسم الأهمية المقبل عن الأمن في كل أنحاء البلد من منظمة حلف شمال الأطلسي الأمن إلى أفغانستان. ومع ذلك، حققت القوات المسلحة الأفغانية تقدما واضحا ومطردا

نظام الجزاءات أداة هامة ويمكن أن تعمل بمرونة لدعم عملية السلام والمصالحة.

ويجسد الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن إلى العملية الانتقالية في أفغانستان التزام المجتمع الدولي على نطاق أوسع. بمستقبل أفغانستان. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع أعضاء المجلس في رئاسة المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية، الذي من المقرر أن يعتمده المجلس في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع بدور حيوي في التعزيز الفعلي لحقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، وفي تنسيق الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تماشيا مع أولويات الحكومة الأفغانية. وتتطلع إلى رعاية المفاوضات المتعلقة بتحديد ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٤، بما في ذلك المفاوضات بشأن الحاجة إلى الحصول على تمويل كاف.

وفي الختام، وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإننا بحاجة إلى حماية المكاسب التي تحققت في العقد الماضي. وإذ تمضي العملية الانتقالية قدما، يظل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها هاما للغاية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما بمساعدة أفغانستان للتأكد من استدامة تلك المكاسب، فإن الحكومة الأفغانية نفسها هي التي تتحمل المسؤولية النهائية عن اغتنام الفرصة المتاحة لها وهيئة مستقبل آمن ومزدهر للبلد. وإننا على ثقة بأنها ستحقق ذلك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأود أن أذكر المتكلمين بضرورة أن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من تأدية أعماله بسرعة.

على أهمية تنفيذ خطط العمل المعتمدة في ألماتي في نيسان/ أبريل. ونتطلع إلى نتيجة الاجتماع المقبل لكبار المسؤولين في نيويورك. وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يسفر تحقق مناخ أكثر ودية مؤخراً بين أفغانستان وباكستان عن تطورات إيجابية في مجالات التعاون الإقليمي والحوار بين الأطراف الأفغانية.

في الختام، تود إيطاليا أن تؤكد من جديد الرسالة التي وجهها مؤتمر طوكيو. إذ نتطلع إلى عقد التحول، فإن الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لأفغانستان سيكون مرتبطاً بشروط تحقيق أفغانستان لنتائج قابلة للقياس في مجالات مثل الديمقراطية والعملية الانتخابية، ومكافحة الفساد والحوكمة الإدارية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. لا يمكن للمساعدة التي نقدمها أن تغفل مبادئ المعاملة بالمثل والمشروطة والمسؤولية التي لا تزال تشكل ركائز الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي من جهة، وبين أفغانستان وإيطاليا من جهة أخرى.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تقدير إيطاليا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان، بدءاً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل

الهند.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهتكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس خلال هذا الشهر. كما أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير ظاهر تانين على بيانه، وأن أضم صوتي إليكم، سيدي الرئيس، في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، على مساهمته وعلى قيادته القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

في التصدي للتحدي اليومي الصعب المتمثل في السيطرة على الإقليم وكفالة أمن البلد.

وعلى الصعيد السياسي، حيث ما زال الأمن من المسائل الرئيسية، بدأت المرحلة السابقة للانتخابات الرئاسية بطريقة رمزية بتقديم الترشيحات. ونود أن نعرب عن تقديرنا لتغيير سلطات كابل وتيرة تحديد الإطار المؤسسي لتنظيم الانتخابات من خلال قانون الانتخابات الذي اعتمد مؤخراً. وإلى أن يعلن رئيس الدولة الجديد، تأمل إيطاليا في أن تتخذ السلطات الأفغانية جميع الإجراءات اللازمة لضمان عملية انتخابية شاملة وشفافة وذات مصداقية وتعزيز القواعد العالمية التي تحترم وتمثل كل جانب من جوانب المجتمع المدني ومختلف الأحزاب السياسية.

إن دعم الأمم المتحدة للسلطات الأفغانية من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الانتخابات المقبلة سيكون قيماً جداً. سوف تضطلع بعثة الأمم المتحدة، بالطبع، بدور حاسم في المساعدة على تعزيز شرعية الانتخابات ونزاهتها. وما يكتسي نفس القدر من الأهمية هو دعم البعثة خلال المرحلة الانتقالية للمؤسسات الأفغانية وهي تتولى تدريجياً المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والمدنية للبلد. سوف تكون هذه المسائل وغيرها محور المناقشة التي ستجرى خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

أود أن أثير نقطة أخرى، وهي أنه لن يكون هناك أي آفاق لتحقيق الاستقرار في أفغانستان بدون المصالحة الوطنية. وتؤكد إيطاليا دعمها لعملية السلام، مع التسليم بملكية أفغانستان الكاملة لهذه العملية، وتأمل في ألا تؤدي المرحلة الانتقالية إلى أي تعهد عن المكاسب التي تحققت في مجالات الديمقراطية والحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين أو إلى تقديم أي تنازلات للإرهاب.

وفي السياق الإقليمي، تقر إيطاليا بإحراز تقدم لا شك فيه من خلال عملية اسطنبول، التي نؤيدها، وتود أن تؤكد

الذين يعارضون التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفغانستان فضلا عن التحديات التي تنتظر أفغانستان.

نسقت حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليهما العديد من الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان. إنها مؤشرات واضحة على أننا يجب أن نلزم اليقظة باستمرار لمخططات هذه المنظمات الإرهابية. إن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات يجب أن تظل استباقية ومتنبهة في عملية الإدراج والحذف من قائمة الأفراد والكيانات لتدابير محددة الأهداف. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود الأفغان الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية والإرهابية التي يواجهونها. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل عزل واجتثاث طغمة الإرهاب، التي تشمل عناصر حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ولذلك من الأهمية بمكان أن تأخذ الخطة الانتقالية في الاعتبار التهديدات التي تشكلها تلك المنظمات الإرهابية وتراعيها في الحالة الأمنية في الميدان.

وعلى المجتمع الدولي إعادة تقييم الدور الذي يود أن يضطلع به في العمليات السياسية الداخلية في أفغانستان، وهو ما يقودني إلى مسألة الولاية الجديدة التي سوف تمنحها إلى بعثة الأمم المتحدة. ينبغي أن نحدد الولاية السياسية للبعثة بما يكفل أن تبقي تركيزها على دعم المؤسسات السياسية لا العملية السياسية نفسها، التي يجب أن تترك لقادة أفغانستان أنفسهم. وفي الوقت نفسه، يجب أن توسع الولاية الجديدة نطاق الدور الإنساني والإنمائي لبعثة الأمم المتحدة عن طريق العمل على إيصال المساعدة إلى أفغانستان بصورة أفضل. يجب إيصال الخدمات الإنسانية والإنمائية، بأقصى قدر ممكن، من خلال

سوف يعمم النص الكامل لبياني، واسمحوا لي أن أقرأ بضعة مقتطفات. نحن نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لكفالة إنجاز جميع الأعمال التحضيرية الفنية اللازمة من أجل عقد الانتخابات الرئاسية بنجاح. إن العملية الانتخابية السلمية والحرّة التي تسفر عن انتخاب رئيس أفغاني مقبول لدى الشعب الأفغاني أمر أساسي. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم بقوة الأعمال التحضيرية التي تقوم بها السلطات الأفغانية في هذا المسعى، وفي الوقت نفسه أن يعارض بشدة أي جهود خارجية تهدف إلى إخراج العملية عن مسارها.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال هشة، لا بسبب ضعف أو عجز قوات الأمن الأفغانية الباسلة، ولكن بسبب التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والمتطرفة للأمن في أفغانستان. وقد تجلّى ذلك في الآونة الأخيرة في الهجوم المؤسف على قنصلية الهند في جلال آباد في ٣ آب/أغسطس، مما أدى إلى إصابة العديد من أفراد الأمن الأفغان الذين يجرسون القنصلية وقتل مواطنين أفغان أبرياء، بما في ذلك ١٠ أطفال.

ليس لدى الهند سياسة للخروج في أفغانستان، ولن تردعها هذه الهجمات. نحن لا ننظر إلى الهجوم، باعتبار أنه يستهدف الهند فحسب، إنما باعتبار أنه يستهدف أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني لتجاوز الآثار المأساوية الأخيرة للعقود العديدة الأخيرة من الحرب والصراع. يشير تقرير الأمين العام (S/2013/535) إلى قتل وجرح ما مقداره ٥٠٠ جندي أفغاني في العمليات في الربع الثاني من عام ٢٠١٣. نحن نحیی بسالة أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية الذين قدموا هذه التضحية العظمى. إن قتل سيد كامالا سوشميتا بانيرجي، وهي امرأة من العاملين الطبيين من أصل هندي متزوجة من مواطن أفغاني، بلا رحمة مؤخرا يعكس مدى تعصب أولئك

المحلية التي تتحمل المسؤوليات المدنية، وفي عملية المصالحة. والمهم أن تكون الأعمال التحضيرية للانتخابات ماضية على المسار الصحيح، وأن يتم اعتماد الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة. فالانتخابات الحرة والترهبة لها أهمية قصوى بالنسبة إلى عملية الانتقال السياسي وتوطيد الديمقراطية في أفغانستان. ونأمل أن تواصل السلطات الأفغانية إعطاء الأولوية للتحضير للانتخابات، بما في ذلك كفالة المشاركة الشاملة لجميع الفئات السكانية المؤهلة، وتوفير الأمن خلال فترة الانتخابات.

والمهم أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا في دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان طوال المرحلة الانتقالية، وبعد عام ٢٠١٤، وأن يراعي الأفغان على النحو الواجب الشراكات الطويلة الأمد التي أعلنت في طوكيو وشيكاغو. وفي هذا الصدد، إن مواصلة تطوير التعاون والتنفيذ الكامل لإطار عمل طوكيو للمساعدة المتبادلة أمران أساسيان. فبعد انسحاب بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، سوف تظل قوات الأمن الوطنية الأفغانية بحاجة إلى المشورة والمساعدة والتدريب. ونأمل أن يتم تحديد الطرائق لمزيد من التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان في الأشهر المقبلة. علاوة على ذلك، إن دور المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في مساعدة عملية الإعداد للانتخابات هو دور ضروري.

وما فتئت إستونيا ملتزمة بدعم أفغانستان خلال الفترة الانتقالية وبعدها. وما زالت إستونيا، بوصفها أحد أعلى المساهمين للفرد الواحد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، شريكا طويل الأجل مع أفغانستان. وبغية دعم الحكومة الأفغانية في صون الانتخابات، سوف تبقى فرقنا على أرض الواقع حتى نهاية فترة الانتخابات. ولدينا خبراء يشاركون حاليا في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وبعثات التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ونحن

مؤسسات الدولة الأفغانية، لأن هذا ليس استبدال القدرات بل بناء القدرات الذي نسعى إلى تحقيقه في أفغانستان.

وفي الختام، سيكون عام ٢٠١٤ عاما فاصلا بالنسبة لأفغانستان. سيكون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى أفغانستان حاسم الأهمية في المرحلة الانتقالية. نحن نقدر العمل الجيد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ظروف صعبة في كثير من الأحيان، وأؤكد للمجلس أن الهند سوف تستمر في الوقوف إلى جانب أفغانستان خلال هذه الفترة الانتقالية، وبعدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لوكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية والإنتاجية في وزارة الخارجية الإستونية، والممثل الخاص لإستونيا لأفغانستان وباكستان.

السيد رينارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الجارية اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/535)، والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية والعمل الهائل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أدمع البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لأفغانستان، وأعلن تأييد إستونيا له.

على الرغم من أن هناك تحديات عديدة ما زالت تعترض أفغانستان لتصبح دولة آمنة وديمقراطية ومزدهرة بشكل كامل، ننوه مع الارتياح بأن الشعب الأفغاني قد أخذ يتولى بنجاح المسؤوليات الملقاة على عاتقه في بلده. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه من دون الملكية لن يكون ممكنا أو مستداما تحقيق التحول ولا التنمية على نحو حقيقي.

إن فصل الصيف هذا يمثل معلما هاما في أفغانستان، حيث أخذت قوات الأمن الوطنية الأفغانية زمام المبادرة الأمنية في جميع أنحاء البلد. ولقد شهدنا أيضا تقدما إيجابيا في الإدارات

وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والنرويج، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا تؤيد هذا البيان.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/535)، والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على ملاحظاته المشجعة.

إن الاتحاد الأوروبي ينوّه بالعمل الهام الذي يقوم به الممثل الخاص يان كوبيش وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في بناء علاقة بناءة مع حكومة أفغانستان، ويدعم هذا العمل. ويتصف الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة في تقديم المشورة والمساعدة للحكومة الأفغانية بالأهمية المركزية، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة، ودعم عملية السلام والمصالحة.

ونؤكّد مجددا التزامنا الراسخ بأفغانستان والشعب الأفغاني والشراكة الطويلة الأجل المتفق عليها بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في شيكاغو وطوكيو العام الماضي. وفي سياق تلك الشراكة الطويلة الأجل، يعمل الاتحاد الأوروبي لوضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات بشأن اتفاق التعاون المتعلق بالشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان. ويقدم حاليا الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من بليون يورو سنويا كمساعدات إنمائية لأفغانستان.

ويظل التنفيذ الكامل لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة ذا أهمية قصوى لتحقيق انتقال ناجح في أفغانستان. لقد أحرز تقدم جيد في بعض المجالات، لا سيما في مجال إيجاد إطار تشريعي للانتخابات المقبلة. ولكن يجب القيام بأكثر من ذلك بغية التصدي للفساد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوطيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي حاسم في سبيل تمكين المجتمع الدولي من العمل معا بشكل أكثر فعالية ومع الحكومة بغية الوفاء بالالتزامات التي قطعت في طوكيو. ونريد أن نركز في بياننا اليوم على الدور

مستعدون للإسهام في تدريب وتمويل قوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤ وراغبون في ذلك.

إن أفغانستان هي أيضا بلد ذو أولوية لإستونيا في مجال التعاون الإنمائي، حيث نعتقد أنه لا يوجد حل دائم لأفغانستان ينطوي على العنصر العسكري فحسب. وكما استفادت إستونيا نفسها من المساعدات الإنمائية، نعتقد أنه بإمكاننا أن نسهم بما لدينا من معرفة وخبرة في تقديم المساعدات الأكثر احتياجا وتوقعا من جانب السكان المحليين. لهذا السبب نركز أساسا على النهوض بالرعاية الصحية، وسيادة القانون، وتمكين المرأة، والتعليم في أفغانستان. فعلى سبيل المثال، تعكف جامعة كابل حاليا على إنشاء ثلاثة برامج رئيسية في ميدان تكنولوجيا المعلومات بدعم من جامعة تالين.

وتولي إستونيا عناية فائقة لحماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق النساء والأطفال. وتقوم حملات زيادة الوعي بحقوق الإنسان والتعليم بدور رئيسي في القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس. كما ندعو السلطات الأفغانية إلى التقيد تقيدا تاما بعالمية حقوق الإنسان، والتعهد بمواصلة تحقيق التنمية المتوازنة، وتمكين جميع الفئات الاجتماعية، مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الأكثر ضعفا، أي النساء والأطفال.

ومن الصعب أن نقلل من أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والهيات التابعة لها في أفغانستان؛ ومن المحتمل أن يزداد هذا الدور فيما تواصل الأمم المتحدة وهيئاتها دعم القدرات الأفغانية وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لأفغانستان.

السيد ميلين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وأيسلندا،

في دعم الشرطة الوطنية الأفغانية. ولكن من المستحيل لمؤسسات العدالة أن تساهم في سيادة القانون إذا كانت أغلبية المناصب العليا يشغلها ضباط انتهت مدة عملهم منذ وقت طويل. لذلك، ندعو حكومة أفغانستان إلى اتخاذ الإجراءات لتعيين رئيس القضاة وأعضاء آخرين في المحكمة العليا، وفقا لأحكام الدستور.

وسيادة القانون أمر حاسم أيضا بالنسبة إلى التنفيذ الكامل للأحكام القانونية المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة.

وتضطلع المؤسسات بدور هام في تعزيز حقوق الإنسان. فاللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان مؤسسة هامة في هذا الصدد. ونحن نرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بالحفاظ على الوضع الأمثل، ونؤمن بأنها ستتخذ الإجراءات الملائم بالاستناد إلى مشورة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي قدّمته أثناء زيارتها الأخيرة إلى أفغانستان، وإلى توصيات الاستعراض المقبل من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

إن إثبات فعالية الحكومة لجميع الأفغانين حيوي للحفاظ على دعم الدولة وزيادته. والتدفق الشفاف للأموال العامة على المستويات الوطنية والمحلية هو دعامة تسيير أعمال الدولة. وأفغانستان بحاجة إلى اتخاذ إجراء لأداء وظيفتين معا، هما تنفيذ الإطار الدستوري للحكومة على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد، وتوضيح مسؤوليات المستويات المختلفة للدولة حيث توجد بعض الشكوك. وتتسم هذه العملية بأهمية خاصة بينما أفرقة ترميم الأقاليم تسلم مسؤولياتها تدريجيا. ومعالجة هذه المسائل تتيح الفرصة لتعزيز قابلية الحكومة للمساءلة أمام الشعب الأفغاني، وزيادة مشاركة ومساهمة المجتمعات المحلية في جميع طبقات الدولة.

وبالإضافة إلى تعزيز مؤسسات الدولة، إننا جميعا نقدر الفرصة التي ستيحها عملية السلام والمصالحة الشاملة. وندعو

الهام الذي يتعين على مؤسسات أفغانستان أن تضطلع به لصون التقدم المحرز حتى الآن، وتوفير المجال أمام تحقيق النمو والتنمية.

إن الانتخابات الرئاسية وعلى مستوى المقاطعات التي ستجري في نيسان/أبريل ٢٠١٤ سوف تسجل لحظة تاريخية في أفغانستان. فهي ستكون المرة الأولى التي تشهد تحولا ديمقراطيا للسلطة. والتقدم المحرز في وضع الإطار التشريعي للانتخابات مثير للإعجاب، ونشيد بالهيئات الأفغانية ذات الصلة على الخطوات التي تم اتخاذها.

ونحن نرحب باختيار وتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. وسوف تكون هاتان المؤسسات هامتين في ترسيخ العملية الديمقراطية في أفغانستان. ومن المهم وضع العناصر التقنية واللوجستية اللازمة في المكان المناسب لضمان القيام بالأعمال الفعالة والمستقلة.

ونحث السلطات الأفغانية على الاستمرار في إعطاء الأولوية للأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية وعلى مستوى المقاطعات. ونشدد بوجه خاص على أهمية اتخاذ التدابير المناسبة، بغية ضمان الأمن للناخبين والمسؤولين، وكذلك تعزيز مشاركة المرأة. وسوف تكون هذه العناصر مفيدة لإجراء انتخابات شاملة وشفافة مع التوصل إلى نتائج مشروعة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الانخراط بشكل كامل في هذه العملية على مدى الأشهر القليلة المقبلة. ويجري توفير الدعم المالي والتقني من خلال برنامج المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ELECT II.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن سيادة القانون أمر حاسم للتنمية في أفغانستان. إننا ندعم إقامة نظام فعال للعدالة تسنده قوة من الشرطة المدنية وغيرها من مؤسسات سيادة القانون. ولقد جرى مؤخرا تمديد ولاية بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، حتى نهاية عام ٢٠١٤، وسوف تستمر

اليوم. كما أود الإعراب عن أسمى احترامي لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على التزامهم العميق بمهتهم الصعبة وإخلاصهم لها. وأشكر كذلك السفير تانين على مشاركته وبيانه.

لقد قطعت أفغانستان مسارا طويلا وشاقا يفضي إلى المراحل الانتقالية الثلاث الراهنة - السياسية والاقتصادية والأمنية. والانتقال السلس للسلطة بطريقة سلمية وشفافة أساسى لمرحلة انتقالية سياسية ناجحة، ستشكل أساسا للمرحلتين الانتقاليتين الأخريين. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي حكومة أفغانستان وشعبها على التقدم الملموس المحرز نحو الانتخابات الرئاسية والأقليمية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٤. ومن بين الخطوات المحددة المتخذة الأخرى، تشريع الإطارين القانونيين الانتخابيين الحاسمين اللذين يتسمان بأهمية خاصة لإجراء انتخابات موثوقة وشاملة. ونحن نأمل أيضا للمناقشات المكثفة الجارية بين الأحزاب السياسية العديدة أن تهيئ أجواء طيبة في العملية نحو انتخابات نزيهة بقيادة أفغانية، وترقب رؤية النتيجة النهائية لعملية تسمية المرشحين. وأود أن أعرب عن عزم اليابان الجاد على الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لتقديم الدعم في هذه العملية عبر برنامج المرحلة الثانية من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الانتخابية الأفغانية.

ومع أن تحسينات قد أُجريت، فإنّ الحالة الأمنية ما انفكت تبعث على القلق. ولتشجيع المشاركة الكاملة من جميع الناخبين المؤهلين، يجب التصدي للتحديات الأمنية بصورة ملائمة. واليابان تشجّع حكومة أفغانستان على اتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف من المخاطر، مستندة إلى تقييم أممي حقيقي.

والمهمة الأكثر أهمية للحكومة الأفغانية الشرعية على المدى الأبعد هي عملية سلام ومصالحة بقيادة أفغانية، مدعومة بعلاقات حوار طيبة. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باجتماع

جميع الحكومات الإقليمية إلى استخدام نفوذها لتشجيع كل الفئات على دعم سلام بقيادة أفغانية. وللتعاون الإقليمي المتزايد دور رئيسي في تعزيز السلام. وإننا نؤكد دعمنا لعملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين، ونواصل مساندتنا النشطة لعملية قلب آسيا. ونتطلع بأمل إلى اجتماع كبار مسؤوليها هنا في نيويورك يوم الإثنين.

ومع الجزء الخامس والنهائي من المرحلة الانتقالية الأمنية، تتولّى أفغانستان رسميا قيادة المسؤولية الأمنية في البلد بأسره. وقد نجحت القوى الأمنية الوطنية الأفغانية في الاحتفاظ بالسيطرة على مناطق رئيسية، لكنّ المكاسب هشة وباهظة الثمن. فقد تكبّدت هذه القوى خسائر فادحة في عام ٢٠١٣، وما فتئت تعاني معدلات استنزاف عالية. ونحن نؤكد أهمية الجهود الجارية لإعداد آلية تضمن تمويل القوى الأمنية الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤ ووضعها موضع التنفيذ. ويتعيّن أن تكون مثل هذه الآلية متنسقة، شفافة، قابلة للمساءلة، مستدامة وفعالة، بينما تلي في الوقت نفسه مبدأ الملكية والسيادة الأفغانية. وإننا نحث جميع الأطراف، الشركاء الدوليين والحكومة الأفغانية على السواء، أن تتبنى هذا العمل الحاسم وتمضي به قدما.

والمؤسسات أفغانستان دور أساسي تضطلع به لضمان نجاح المرحلة الانتقالية وحماية التقدم المحرز الذي يشكل أساسا لسلام أفغانستان المستقبلي وأمنها ونمائتها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعم هذه العملية بغية تعزيز نشوء مجتمع معتمد على ذاته كليا، مسلم، ديمقراطي ومزدهر لصالح جميع الأفغانين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوميومو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر في البداية الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الوافية

ونحن نرحب بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن (SC/11122) بشأن الاعتداء على قنصلية الولايات المتحدة في هيرات يوم الجمعة الماضي، وإني أنضم إلى زملائي في إدانة أية أعمال عنف، وفي الإعراب عن عزمنا على مكافحة الإرهاب. إن المرحلة الانتقالية الأمنية في المسار الصحيح عموماً، وعلينا ألا ندع أي عمل إرهابي يحرفها عن مسارها. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2013/535)، لقد شهدنا الكفاءة والثقة المتزايدتين لدى القوى الأمنية الوطنية الأفغانية في تنفيذ معظم العمليات، على الرغم من الأحواء الأمنية الصعبة. فالتحديات لا تزال قائمة، لكن المجتمع الدولي يجب أن يبقى موحداً إلى جانب أفغانستان في مكافحتها بجميع الوسائل المخاطر التي تفرضها أية جماعات مسلحة غير قانونية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل ألمانيا.

السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش. وإني أتوجه إليه بآيات الشكر على إحاطته الإعلامية وعلى أعمال فريقه المتفاني في دعم الشعب الأفغاني. كما أقدّر حضور السفير تانين في المجلس اليوم.

إن حكومة بلدي تؤيد البيان الذي ألقى للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد قطعت أفغانستان في الأشهر الأخيرة خطوات واسعة على مسار مرحلتها الانتقالية السياسية والأمنية. وفي مؤتمر طوكيو، أكدت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي مجدداً شراكتها الطويلة الأجل، واتفقا على إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

تعتبر ألمانيا أن تنفيذ إطار العمل تنفيذاً شاملاً وحسن التوقيت عنصران أساسيان في تحقيق مستقبل لأفغانستان يسوده

القمة الأخير بين الرئيس الأفغاني كرزاي ورئيس الوزراء الباكستاني شريف. فقد كان مشجعاً سماع الرسائل الإيجابية من القائد الباكستاني بشأن دعمه لعملية السلام الجارية، والتي تلاها إطلاق سراح أعضاء إضافيين تابعين لحركة طالبان. وأود أن أؤكد مجدداً دعم اليابان المتواصل لسلام واستقرار بقيادة أفغانية.

ولضمان مراحل انتقالية سياسية واقتصادية سلسة وناجحة، فإن تنفيذ الالتزامات في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة في الوقت المناسب يتسم بأهمية بالغة. واجتماع كبار المسؤولين في كابل في ٣ تموز/يوليه أتاح لنا فرصة ثمينة لتقييم وضع الالتزامات وإعادة التركيز على مساعينا نحو أفغانستان مستقرة ومزدهرة. وتتوقع اليابان من الحكومة الأفغانية أن تضاعف جهودها، وبخاصة في مجالات مكافحة الفساد، والمال العام، وسيادة القانون وحقوق المرأة.

وكما أوضحت اليابان تكراراً، إن المدخل هو التبادلية. ففيما يتوقع من المجتمع الدولي أن يزود أفغانستان بالمصادقية والقدرة على التنبؤ في مجال مساعدته المستقبلية، فإن الحكومة الأفغانية تشجع بقوة على زيادة جهودها الذاتية لتحسين الحوكمة وتنفيذ استراتيجية نموها بصدق. واليابان ستواصل المساهمة في عملية المتابعة حتى تحقق أفغانستان وشركاؤها الدوليون الهدف النهائي من إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وبالنتيجة إلى الحالة الأمنية، تُدين اليابان بأقصى العبارات الاعتداءات الإرهابية الوحشية التي أدت إلى خسائر مأساوية من أرواح الأبرياء في جميع أنحاء البلد، بما يشمل الاعتداءات على وكالات الإغاثة الدولية، فضلاً عن المرافق الدبلوماسية. واليابان بصفتها داعماً قوياً لحماية المرأة وتمكينها في مختلف المجالات في أفغانستان، تُعرب عن شواغلها الجدية بشأن التخويف الأخير وعمليات القتل المحددة الأهداف للمسؤولين الحكوميين الأفغانين الإناث والشخصيات العامة منهن.

نشجع جميع الأطراف لزيادة مواصلة السبيل المفضي إلى عملية سلام ذات قيادة وملكية أفغانية، إذ نعتقد أنه لا يوجد خيار آخر معقول، على الرغم من الانتكاسات المحتملة في المستقبل. إن القوات الأمنية الأفغانية لا تزال تواجه تحديات خطيرة. وقد تجلّى ذلك في الهجوم الذي شُن على القنصلية العامة للولايات المتحدة في هيرات في يوم الجمعة الماضي وأدى إلى مقتل رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات في قندوز بالأمس. تدين ألمانيا بأقوى العبارات تلك الهجمات الإرهابية الكريهة. ومهما يكن من أمر، ما فتئت ألمانيا واثقة أنه بفضل الدعم الدولي الناشئ لكنه ثابت، ستظل القوات الأمنية الأفغانية تثبت قدرتها على الرد على هذه التحديات.

أود أن أحتتم كلمتي بالتشديد على أن ألمانيا سوف تواصل دعم حكومة أفغانستان، بما في ذلك بعد عام ٢٠١٤. وسيظل تركيزنا الخاص منصبا على تنفيذ الالتزامات المتبادلة الناشئة عن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام جان كوبيس على إحاطته الإعلامية الشاملة، وللوزير تانين على بيانه.

ما زلنا نرحب بالإشارات الإيجابية التي تأتي من أفغانستان. إن تولي أفغانستان للمسؤوليات الأمنية الكاملة، والزخم الذي تحقق في الإعداد للانتخابات عام ٢٠١٤ مع الاتفاق على التشريع الرئيسي، والإشارات الإيجابية من حيث اشتراك البلد مع جيرانه والتقدم الكبير الذي تحقق في تفعيل عملية اسطنبول كلها تطورات مشجعة. ومع ذلك، علينا أن نظل حذرين ومتيقظين.

إن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية ما زالت قائمة. فالانتقال يكتنفه عدم اليقين. وعدد الإصابات في صفوف قوات الأمن الأفغانية والمدنيين آخذ في الازدياد. ومستقبل عملية

السلام والازدهار. ومن الأهمية الفائقة أيضا ضمان استمرار دعم المجتمع الدولي. تلك الالتزامات المتبادلة تم تأكيدها مجددا في الاجتماع الذي عقده كبار المسؤولين في كابول في ٤ تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين يجري تحقيق مزيد من التقدم في مجالات عديدة.

نرحب أيما ترحيب بإنشاء إطار عمل تشريعي للانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات التي ستُعقد في نيسان/إبريل ٢٠١٤. إن تعيين أعضاء جُدد في اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوي المتصلة بالانتخابات خطوة أخرى حاسمة. ونحن الآن بانتظار إعلان المرشحين الذين سيخوضون تلك الانتخابات التاريخية والتي ستؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة. أما من الجهة الأخرى، فلا يزال يتعين فعل المزيد لضمان إجراء انتخابات شفافة، وموثوقة وتشمل الجميع، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة النساء في العملية الانتخابية. وستقدم ألمانيا أيضا المزيد من الدعم لأفغانستان في سعيها إلى التحضير للانتخابات، وسوف تساهم بشكل عام بما يزيد على ١٤ مليون دولار لتحقيق تلك الغاية.

بينما نركز على التحضيرات للانتخابات، علينا ألا ننسى أنه توجد العديد من التحديات الأخرى أمام أفغانستان. إن الحفاظ على المكاسب التي تحققت وتعزيزها لحماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها مسألة على جانب عظيم جدا من الأهمية. وإن استدامة العمل لتنفيذ الضمانات القانونية، وأهمها القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، مطلب أساسي في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، نثق بأن حكومة أفغانستان ستواصل ضمان استقلال لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة وفقا للقانون الأفغاني ومبادئ باريس.

إن آخر زيارة قام بها الرئيس كرزاي لباكستان وما تلاه من إطلاق سراح عدد من أعضاء حركة طالبان من السجون في باكستان يتيح فرصا جديدة في عملية السلام والمصالحة.

العرض الذي قدمته الصين لاستضافة المؤتمر الوزاري المقبل في العام القادم. كذلك نعرب عن امتناننا للتعهدات التي قطعها مؤيدو عملية اسطنبول و نعرب عن اقتناعنا بأن التنفيذ العملي لها سوف يساعد على تفعيل العملية على نحو أكبر. ونرحب أيضا بالمبادرات الثلاثية والرابعة والدور البناء الذي قامت به منظمة شنغهاي للتعاون في دعم أفغانستان.

ستظل تركيا متضامنة مع شعب أفغانستان وستواصل المساهمة في جعل أفغانستان آمنة ومأمونة ومزدهرة كما فعلنا لعقود عديدة.

في ختام بياني، أود أن أعرب عن إيماني الشديد بأن الأمم المتحدة ستظل تؤدي دورها الحيوي خلال عملية الانتقال وبعدها. أود بشكل خاص أن أشيد بالجهود القيمة للأمم المتحدة وبجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه التحديد، وأن أعرب عن تقديري الصادق للممثل الخاص للأمين العام كوبيس وفريقه الذي يعمل بكفاءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ملين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/535)، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام جان كوبيس على إحاطته الإعلامية. فالبيان والتقرير يجسدان عددا من العناصر الهامة والعديد منها ذات طابع إيجابي.

من المهم لنا جميعا ألا يحميد بصرنا عن الحالة في أفغانستان، حتى ونحن نواجه حالة أمنية معقدة ومحفوفة بالأخطار في سوريا وفي الشرق الأوسط. تعلمنا من التجربة السابقة أنه عندما يكون لدينا مهام غير منجزة، كثيرا ما تخر علينا التطورات المقبلة نتائج مريرة ومؤلمة جدا.

السلام غير واضح. والكوارث الطبيعية والأمراض المستوطنة، والجفاف والفقر المدقع تشكل تهديدات إنسانية كبيرة. وإن أضعف قطاعات المجتمع، لا سيما الأطفال والنساء والفتيات وكبار السن من الناس، ما برحت تتعرض للمخاطر.

من الجوهرى أن نظل ملمين بتلك الحقائق في الميدان. أود أن أتطرق إلى أربع نقاط نعتبرها هامة لمستقبل أفغانستان.

أولا، الملكية المحلية. نرحب بشدة بالإعلانات التي صدرت مؤخرا عن أفغانستان والتي تدل على رغبتها الواضحة في تولي المسؤولية عن مستقبلها من حيث الأمن، والاقتصاد، والعمليات الانتخابية وحقوق الإنسان.

ثانيا، بناء القدرات، واستكمال الملكية المحلية. إقامة الحكم الصالح وسيادة القانون أمر جوهرى لأي عملية انتقال ناجحة. وينبغي للانتخابات الحرة والتزيهة والخاضعة للمساءلة في عام ٢٠١٤ أن تدعمها مؤسسات ذات كفاءة. ومن الضرورى أيضا وجود عملية سلام ومصالحة شاملة وتضم الجميع.

إن الدعم الدولى لأفغانستان يجب أن يستمر. وبوصفنا شركاء إقليميين ودوليين لأفغانستان علينا أن نألوا جهدا للمساهمة في أفغانستان آمنة وسلمية ومكثفة ذاتيا. وهذا يصب في مصلحتنا المشتركة.

أخيرا، إن تحويل قلب آسيا إلى منطقة يسودها السلم والاستقرار والازدهار يتطلب التزاما إقليميا قويا. وبينما تنسحب القوات الدولية تزيد مكاسب التعاون الإقليمي من أهمية إحلال سلام واستقرار وازدهار على نحو مستدام في أفغانستان وخارجها. وأن مزيدا من الترابط سوف ييسر التنمية الاقتصادية والاستقرار والاستدامة الذاتية ويساعد في تهيئة بيئة تجارية أكثر مؤاتاة في أفغانستان. ويجب على المنطقة أن تتعاون في تحويل المشاكل المشتركة إلى مصالح مشتركة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالزخم الذي تحقق في عملية اسطنبول ونقدر

الأنشطة تتماشى تماما مع المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في آب/أغسطس (انظر S/PV.7015) بشأن أهمية التعاون الإقليمي، وتولت رئاستها فخامة رئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديس. ونرى أن الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا زال أحد العوامل الرئيسية في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونؤيد تأييدا تاما الأعمال القيمة للغاية لبعثة الأمم المتحدة في مساعدة العمليات التي يقودها الأفغان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. كما أود أن اشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقريره. وأرحب أيضا بالسفير تانين ممثل أفغانستان.

وفي الأشهر التي مضت منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.6983)، شهدنا الشعب الأفغاني - القادر دوما على الصمود في وجه عدم الاستقرار المستمر - يثبت أقدامه بقوة في طريق تحقيق الديمقراطية والازدهار والاستقرار والسلام. وهو يعمل على المضي قدما نحو مستقبل أفضل لجميع الأفغان. ويحدونا أمل قوي في أن تعكس حكومته ذلك التطلع ذاته.

(تكلم بالإنكليزية)

وتتيح الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤ فرصة تاريخية لنشهد أول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة في أفغانستان. وهي ستكون خطوة بالغة الأهمية. فالانتخابات الحرة والتزيهة لحكومة تتمتع بالشرعية الشعبية أفضل ضمان للاستقرار في الأعوام المقبلة. ويتطلب تحقيق ديمقراطية مستقرة إنشاء مؤسسات مفتوحة وشفافة ومسؤولة أمام الشعب. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، اتخذت حكومة أفغانستان خطوات لتعزيز الأساس لتلك المؤسسات. ونرحب بإصدار القانون

في حين أن الحالة الأمنية الشاملة في أفغانستان لا تزال تمثل هما ليس لمواطني أفغانستان فحسب بل أيضا للمجتمع الدولي، نشعر بالتشجيع للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القوات الأمنية الوطنية الأفغانية في حماية أضعف المجموعات المدنية. ومن الجوهرى الاستمرار في تدريب القوات الأمنية الأفغانية وقوات الشرطة لزيادة تقليص عدد الهجمات داخل صفوف القوات الرسمية.

إن جمهورية سلوفاكيا ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة القوات الأفغانية بعد المرحلة النهائية للانتقال الأمني. ويسرني أن أبلغ المجلس أن المجلس الوطني السلوفاكي قد جدد ولاية الأفراد السلوفاكيين في أفغانستان، الأمر الذي يشكل أساسا لانخراط قواتنا العسكرية بعد عام ٢٠١٤.

سيكون الأمن أساسيا في العمليات التي تقودها أفغانستان في الدورة الانتخابية وفي إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات المقرر عقدها في نيسان/إبريل ٢٠١٤.

والتقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية حتى الآن فيما يتعلق بإنشاء إطار تشريعي تقدم كبير. وإحراز المزيد من التقدم في المصالحة أمر حيوي لتحقيق المزيد من النجاح. ويقلص الشمول التام للمحادثات خطر تعريض نزاهة انتخابات عام ٢٠١٤ للخطر. وسيكلف ذلك الخطر ثمنا باهظا، مع الأخذ بعين الاعتبار الزخم الايجابي والفرصة التاريخية لشعب أفغانستان.

ولا بد أن تكون عملية السلام والمصالحة بقياد الأفغان، الذين يمكنهم الاعتماد على مساعدة المجتمع الدولي والمساعدى الحميدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وضمن النماذج العديدة للأداء الاستثنائي لبعثة الأمم المتحدة هناك عنصر جديد آخر يتمثل في تأثير بعثة الأمم المتحدة على التنمية في أفغانستان من خلال زيادة التعاون الإقليمي. وبدون أي شك، تسهم المناقشة المثمرة بين أفغانستان وباكستان والفرص التي قدمتها إيران في تحقيق مستقبل واعد. وكل تلك

الأفغانيات في انتظار احراز تقدم في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة ونشر تقرير حكومة أفغانستان لمواطنيها عن تنفيذ القانون، وهو أمر يمكن إنجازه بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

(تكلم بالفرنسية)

ونسلم بأن هناك من يسعون لسحب أفغانستان من الطريق الذي تسير فيه، وهو ما يشهد عليه الاستهداف المستمر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. بيد أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية لا تزال تبدي مهنتها واستعدادها في الرد على تلك الهجمات.

كما شهدت الأشهر القليلة الماضية زيادة ملحوظة في عدد الهجمات على المدنيين، بمن فيهم العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، والمقاولون الحكوميون والسياسيون، ولا سيما النساء. ولكن حتى في مواجعه تلك القسوة الفظيعة، ظل الشعب الأفغاني قويا وهو ملتزم بالهدف المتمثل في إعادة بناء بلده وضمأن ألا تكون أفغانستان مرة أخرى على الاطلاق ملاذا آمنا للإرهابيين وان تقاوم حروب جيرانها بالوكالة من خلال الارهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا شك أن هذا الطريق نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار والسلام طريق طويل وان هناك الكثير ممن يودون أن يروا أفغانستان وهي تعكس الاتجاه. ولكن كندا لا تزال تدعم من يعملون على بناء مستقبل أفضل في وجه تلك المخاطر المستمرة. ولا تزال ملتزمين بالمساعدة على المضي قدما بالبلد في الطريق نحو تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار المالي وتحسين الحوكمة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وتعزز كندا بوقوفها إلى جانب الشركاء الأفغان في تلك الرحلة وسنواصل القيام بذلك العمل في المستقبل.

الانتخابي والقانون الهيكلي للجنة الانتخابية المستقلة، الأمر الذي أوضح العملية الانتخابية فضلا عن هيكل المؤسسات الانتخابية الرئيسية في أفغانستان وولايتها. كما نرحب بتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات. وإذ تبدأ عملية القيام بالحملة، فإننا نتوقع أن توفر الحكومة الأفغانية لتلك المؤسسات الموارد والاستقلال الذي تحتاج إليه للاضطلاع بولاياتها، بما في ذلك الفحص الكامل للمرشحين والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتدخل الانتخابي أو التزوير. وبغية تحقيق النجاح، سيكون من الأهمية بمكان أن تتاح فرصة لجميع الأفغان المؤهلين، وبخاصة النساء، لممارسة حقوقهم الديمقراطية.

كما أن إنشاء ديمقراطية مستقرة يتطلب وجود مؤسسات حكومية ومجتمع مدني قوي يكون ملتزما بحماية حقوق أشد الفئات عرضة للخطر، لا سيما النساء والفتيات في أفغانستان. وفي اجتماع كبار المسؤولين في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة المعقود في تموز/يوليه، اشادت كندا بتعيين تسعة أعضاء في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وإذ تستعد لاستعراضها الذي تجريه في تشرين الثاني/نوفمبر لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نحث أعضاء اللجنة على أن يظلوا متحليين بالجرأة في الضغط من أجل زيادة مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والمزيد من حماية حرية الكلام والدين والمعتقد.

ويلزم الحكومة الأفغانية أن تعمل على التمسك بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يتوقعه شعبها. وهناك مسألتان على وجه الخصوص ستكونان هامتين للغاية في هذا الخريف. أولا، ناشد الحكومة الأفغانية بذل جميع الجهود الممكنة لدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لضمأن محافظتها على مركز الاعتماد "ألف". ثانيا، لا تزال النساء والفتيات

إن الحكومة المنتخبة حديثا في جمهورية إيران الإسلامية عازمة على توطيد وتوسيع علاقاتها مع جيرانها، بما في ذلك أفغانستان، التي نشاركها الدين والقواسم اللغوية والثقافية المشتركة. وذلك يتيح فرصة لأفغانستان لكي تعول على إيران والبلدان المجاورة الأخرى في التصدي للتحديات مثل انعدام الأمن وانعدام البنية الأساسية والمخدرات والمسائل المتصلة باللاجئين، التي ما زالت بدون حل.

وواصلنا حوارنا مع السلطات الأفغانية بشأن التعاون الثنائي، لا سيما فيما يتعلق بزيادة التعاون بشأن المسائل الأمنية وجهود مكافحة المخدرات. وخلال مشاركة الرئيس كرزاي في تنصيب الرئيس روحاني في ٤ آب/أغسطس، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الإقليمي بين المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران ومجلس الأمن الوطني في أفغانستان.

وتغطي المذكرة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، في مكافحة تهديدات أمنية مثل الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. ونرحب بالمبادرة الثلاثية بشأن التعاون في مكافحة المخدرات. وتوفر المبادرة الأساس لتحسين تنسيق العمليات المشتركة بين مكاتب الاتصال الحدودية والاتصالات وتبادل المعلومات في مجال مكافحة المخدرات.

يسلط التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣، الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه، الضوء على ارتفاع مساحة المناطق المزروعة بالخشخاش على الصعيد العالمي بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢، ويتم إنتاج جزء لا يستهان به من هذا الخشخاش في أفغانستان. ويبين ذلك أن مشكلة المخدرات لا تزال أحد التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان. ويعوق هذا التهديد تقدم البلد على طريق التنمية ويعرض أمن أفغانستان والمنطقة للخطر.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام عن حق، فإن ثمة ترابطا بين التحديات المتعلقة بالنقل الناجح للسلطة السياسية من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دحغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياي بتقديم الشكر للممثل الخاص السيد يان كوبيس على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى تحليله للحالة الراهنة في ذلك البلد. كما أشكر السفير تانين على البيان الزاخر بالمعلومات الذي قدمه لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره (S/2013/535).

وأود أن أركز تعليقاتي اليوم على بعض المجالات الرئيسية المتصلة بالحالة الراهنة في أفغانستان، وهي تحديدا، التعاون الإقليمي والمسائل الأخرى المتصلة بالبلدان المجاورة، بما في ذلك علاقات إيران مع أفغانستان.

وإذ اتناول أولا التعاون الإقليمي، فإننا نرى أنه بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الطويل الاجل والتنمية في أفغانستان. وتنخرط جمهورية إيران الإسلامية في عدد من المبادرات الإقليمية الهامة بشأن أفغانستان التي تهدف إلى زيادة القدرة على الاتصال الإقليمي بغية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، فضلا عن استئصال الآفات المتمثلة في المخدرات غير المشروعة والإرهاب والتعصب. كما نرحب على وجه الخصوص بالمبادرات الإقليمية مثل عملية قلب آسيا واعتماد خطط بشأن تدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها، وهي من المؤكد أن بإمكانها أن تخدم باعتبارها أساسا جيدا للمزيد من التعاون على الصعيد الإقليمي. وجمهورية إيران الإسلامية مشارك فعال في عملية قلب آسيا وعملية اسطنبول. وفي الميدان الاقتصادي، ينبغي أن يركز الشركاء الدوليون والإقليميون جهودهم على إرساء الأسس للنمو الاقتصادي المستدام وتحسين ظروف المعيشة في أفغانستان. ولتحقيق ذلك الغرض، تقوم حاجة إلى تسريع احراز التقدم بشأن التعاون الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين والدوليين وفقا للأهداف الوطنية التي حددتها الحكومة الأفغانية.

حول مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة والمعاملات النقدية المشبوهة أيضا في طهران خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه. بمشاركة خبراء من بلدان المنطقة. ونأمل أن تسفر هذه المبادرات عن نتائج مثمرة.

وكما أكد مسئولو بلدنا في اجتماعاتهم الثنائية مع السيد كويش أثناء زيارته إلى طهران مؤخرا، فإن ثمة رغبة قوية في المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك أفغانستان. وقد أعيد التأكيد مرة أخرى على الدور المحوري للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية والإقليمية لتحسين الوضع في أفغانستان، خاصة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

وفي الختام، نحن ندعم بعثة الأمم المتحدة في الوفاء بمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة على تعزيز السلام وإعادة بناء البلد في حدود ولايتها ومن خلال المشاركة الإقليمية القوية للبلدان المجاورة بشأن قضايا مثل أمن الحدود والهجرة واللاجئين ومكافحة المخدرات. وينبغي أن يتطور دور البعثة استنادا إلى الحالة على أرض الواقع والحقائق الناشئة، وقبل كل شيء، تطلعات شعب أفغانستان. ونتمنى كل النجاح على طريق بناء أفغانستان مستقلة ومستقرة، تنعم بالسلام والازدهار وتخلو من الإرهاب والتطرف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

خلال الانتخابات وجهود السلام والمصالحة، من جهة، وبين تأثير زيادة سهولة حركة الجماعات المتطرفة ومدى جاهزية قوات الأمن الوطنية وازدياد إنتاج المخدرات والاتجار بها، من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار بالمخدرات، بوصفه المصدر المالي للإرهاب، يوفر تربة خصبة لمن يحاولون زعزعة استقرار الحكومة الأفغانية من الإرهابيين والمتطرفين والجماعات غير المشروعة.

ومما لا شك فيه أن زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش في أفغانستان في الماضي وفي هذا العام لها دور هام في نشر الإرهاب وانعدام الأمن في أفغانستان. والزيادة المستمرة في زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات في أفغانستان تدل على أن التدابير الوقائية لم تحقق النتائج المتوقعة وأن المجتمع الدولي فشل للأسف في كبح هذا الخطر حتى الآن. ونعتقد بقوة أنه ينبغي لمن يتحملون المسؤولية عن مكافحة المخدرات بالنيابة عن المجتمع الدولي النظر في مشاريع أقوى فيما يتعلق بالقضاء على زراعة الخشخاش ومنع الاتجار بالمخدرات والعائدات المترتبة عليهما.

وفي هذا الصدد، استضاف بلدي الاجتماع الإقليمي السابع لوحدة الاستخبارات المالية في تموز/يوليه ٢٠١٣ لتعزيز التعاون الإقليمي في التصدي لغسل الأموال والمعاملات المالية المشبوهة. واستهدف الاجتماع وضع صك مشترك لتحسين تبادل المعلومات بشأن المعاملات المشبوهة ومعالجة مشكلة أرباح الاتجار بالمخدرات. كما عُقدت دورة تدريبية إقليمية